
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

السياقات التاريخية لحركة الانبعاث الإصلاحي بالمغرب خلال القرن 19م

قراءة في مسار تجربة الإصلاحات التعليمية في عهد السلطان الحسن الأول

د. محمد الصافي*

مقدمة:

يعتبر القرن التاسع عشر بالنسبة للمغرب فترة عصيبة لأنه شهد مجموعة من التحولات السياسية، إذ وجد نفسه في مواجهة الضغط الأوربي خاصة وأنه كان منطقة مستهدفة باعتباره من أهم الطرق التجارية بسبب سواحله، وهذا ما جعله منطقة للصراع والتنافس بين القوى الكبرى خاصة البرتغال، فرنسا، بريطانيا وإسبانيا. في خضم هذه الظروف وجد المغرب نفسه وسط تيارات الصراع الاستعماري، خاصة بعد احتلال الجزائر من طرف فرنسا1830 م، لهذا سارع المغرب إلى القيام بمحاولات من أجل إصلاح أوضاع البلاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهذا بإدخال تنظيمات حديثة بغية التصدي للاستعمار الأوربي وخطره، محافظا على وحدة البلاد المغربية التي باشرها السلطان الحسن الأول.

ويرجع معظم المؤرخين تاريخ ظهور الإصلاح في المغرب بشكل قوي لافت بعد هزيمة معركة إيسلي التي بدأ الوعي الإصلاحي معها، وكانت المنطلق في البحث والتدبر والدراسة فيه، فقد أيقظ الغرب الإسلامي كله والمغرب جزء منه إلى وجوب النظر في أحوال العمران وأسباب الترقي والانتكاس، ومعالجة الأزمات العديدة التي يتخبط فيها ومنها الأزمة السياسية، فقد جاء الإصلاح نتيجة منطقية لحصول الخطر الذي لم يعد متخيلا أو متوقعا هذه المرة، ولقد كانت المناداة به غير أن اللامبالاة والعمل ضد التيار القادم قد أورث المأساة التي عبر عنها

* أستاذ باحث في التاريخ المعاصر، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون

الثعالبي في حق أولئك الذين كانوا ضد الإصلاح والتجديد. وهكذا كانت موقعة تطوان لحظة حاسمة في فرضية إعادة النظر في كل شيء وإصلاح كل شيء.

إن الوعي بحركة الإصلاح وبأهميته أتت من الاحتكاك الطبيعي مع المشرق الذي كان يتم باستمرار في إطار العلاقات الإسلامية المتينة بين الدول الإسلامية في القرن 19م، وكان سبب الوعي الإصلاحي تحديدا مصدره محمد علي باشا الكبير في مصر الذي طور مشروعه حتى شكل نموذجا للدول العربية والإسلامية، ومنها الخلافة العثمانية التي اقتبست من مشروعه الإصلاح العسكري، فاستفادت منه في تأخير سقوط الخلافة.

وهكذا يجد المغرب نفسه متجها إلى الإصلاح ومدفوعا إليه، خصوصا وأن إصلاحات محمد علي قبل أحداث الجزائر المريرة قد وصلت إلى المغرب عبر العلماء الذين كانوا يذهبون إلى الحج، وكتبوا عن النهضة المصرية والإصلاحات الجليلة التي وقفوا عليها في مختلف الميادين وهم في طريقهم لأداء المناسك وعبر التواصل مع علماء مصر ومفكريها، فوجدوا إصلاحات محمد علي تضاهي الدول الأوربية أو تفوق بعضها. من هنا بدأت حركة الإصلاح بالمغرب تعرف تأثرا بالمناخ الإسلامي العام وبخاصة تجربة محمد علي باشا الكبير بمصر، وعمق الفكر الإصلاحي الآراء الإصلاحية للرواد الأوائل في العالم الإسلامي، ونخص بالذكر الشيخ «جمال الدين الأفغاني» و»محمد عبده» و»رشيد رضا».

ولما اعتلى السلطان الحسن الأول العرش المغربي عمل على مواصلة جهود أبيه السلطان محمد بن عبد الرحمن في مختلف الميادين ومنها الميادين الثقافية، فواصل بذلك إصلاحاته في الميدان التربوي التعليمي من خلال إنشاء بعض المدارس وإرسال بعثات طلابية إلى الخارج، في وقت كان يشعر فيه السلطان أن المدارس الأوربية وحدها قادرة على التكوين اللازم في الميدان التقني، لذا عرفت البعثات العلمية المغربية إلى أوربا ازدهارا كبيرا في عهده. وهكذا لم تنقطع البعثات العلمية إلى أوربا طيلة هذا العهد، وكانت أولاها سنة 1873م في العلوم الرياضية، وكان من المتخرجين منها في فرنسا «الطاهر بن الحاج الأودي» صاحب خريطة جغرافية الأرض، ثم بعثة عبد السلام العلمي الذي توجه بمفرده إلى القاهرة لدراسة الطب سنة 1874م، وكذلك البعثة الطبية الثانية التي توجهت إلى المستشفى الإسباني بطنجة.

والمتتبع لثمار البعثات العلمية يصل إلى أنها كانت ضئيلة المردود لأسباب عديدة منها موقف مختلف الفئات من هذه البعثات بدءا من السلطان نفسه الذي كان خوفه الشديد

من الأوربيين وكثرة احتياطاته منهم جعلته لا يثق بأغلب هؤلاء المتعلمين في أوربا، بحجة تأثرهم بالحياة الأوربية. أما حاشية السلطان ووزراؤه فلم يكونوا ينظرون بعين الارتياح إلى أفراد البعثات، وقد وصلوا إلى حد تكفير بعضهم لمجرد نصح السلطان بالاستعداد لمواجهة التدخل الأجنبي.

ولعل هذه المواقف كافية للدلالة على أنه لم يقع إعداد رسمي لتقبل حركة البعثات ولا إعداد شعبي أيضا، كما لم تكن هذه المحاولات مرفوقة بأي تجديد في الفكر والثقافة، فكانت بذلك تفتقر إلى المناخ الفكري الضروري لغرس جذورها في المجتمع وضمان نموها وتطورها على حد تعبير الجابري.

ومن أجل الإحاطة بالموضوع بشكل شامل اعتمدت على المنهج التاريخي، وذلك من أجل البحث في السياقات التاريخية لحركة الإصلاح بالمغرب خلال القرن 19م، من خلال الوقوف عند المؤثرات الداخلية والخارجية التي حتمت على المخزن المغربي القيام بعملية الإصلاح، للوصول إلى تقييم شامل لتجربة الإصلاحات التعليمية في عهد السلطان الحسن الأول، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف ساهمت العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة في انبعاث حركة الإصلاح بالمغرب خلال القرن 91م؟
- ما هو السياق السياسي والاجتماعي الذي أطر البعثات التعليمية في عهد السلطان الحسن الأول؟
- هل كانت وضعية المغرب المادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كفيلة بتمويل البعثات التعليمية وإنجاح المبتغى التنموي الذي رام الحسن الأول من خلاله تعويض الأطر العسكرية الأجنبية بمثيلتها المغربية؟
- ألا يبدو أن فكرة إرسال البعثات الطلابية إلى الخارج قد تبناها السلطان الحسن الأول بإيعاز أو اقتراح من إحدى الدول الأوربية؟
- هل كان المخزن واضحا في صوغ الأهداف المتوخاة من هذه البعثات التعليمية الموفدة إلى الخارج؟ وهل فعلا ساعدت بنية الدولة المغربية وآليات اشتغالها في إنجاح المشروع التحديثي الذي انتهى إلى الفشل في نهاية القرن التاسع عشر؟

أولا- في مفهوم الإصلاح وتطوره التاريخي

تثير دراسة الإصلاح بالمغرب عددا من الأسئلة عن دلالة المفهوم في حد ذاته، وعن العوامل التي ساهمت في طرحه بما هو ضرورة ملحة وأولوية من الأولويات، وعن التصور الذي كان لدى الداعين إليه ومدى التشابه والاختلاف في هذا الصدد مع باقي دول العالم العربي أو مجموع بلاد الإسلام، وهل كانت هذه الحركة الإصلاحية التي كانت تعبيرا عنها ذات جذور محلية خاصة أو أنها نتجت عن تأثيرات خارجية؟ وإذا كان هذا حالها فهل تندرج ضمن السلفية الخالصة أو أنها ترتبط على العكس بالتيار التحديثي؟

ينطوي مصطلح الإصلاح حسب دائرة المعارف الإسلامية على الفكرة العامة للإصلاح ويشملها، وهو يدل في الكتابات الإسلامية المعاصرة على الإصلاح المتشدد بصفة خاصة، فالمصطلح مشتق من فعل «أصلح» الذي يدل تارة على معنى إجراء «الصلح» أو عقد هدنة، ويدل تارة أخرى على معنى فعل الخير أو «العمل الصالح»[1].

الإصلاح لغة: صلاح، صلاحا، صلوحا وصلاحية، ضد فسد أي زال عنه الفساد، وفي المجاز يقال هذا يصلح لك صلاحا أي يوافقك ويحسن بك، إصلاح الشيء ضد أفسده[2].

أما اصطلاحا فيعرفه ابن تيمية بكونه «صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن صلاح العباد في طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يتم إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه صارت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس»[3].

والإصلاح في الفكر الإسلامي هو العودة إلى الإسلام الأصيل استنادا إلى المبدأ الأساسي الذي هو العودة إلى الينابيع، وإلى الأصول لاتخاذها مثالا يستهدف حماية الإسلام عقيدة وشريعة. والإصلاح أيضا مجهود فردي وجماعي ينحو من جهة إلى تحديد الإسلام استنادا إلى القرآن والسنة، وهو ينحو من جهة أخرى إلى العمل على أن تكون حياة المسلم الشخصية والاجتماعية في توافق حقيقي مع المبادئ والقيم الدينية.

تختصر الكثير من المعاجم اللغوية العربية لفظ الإصلاح في كونه مقابل الإفساد ولا تفرد الكثير من المساحات لشرح هذه المفردة، حيث ذهب المفكر محمد عابد الجابري إلى القول بأن المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف للإصلاح غير قولها الإصلاح ضد الفساد، وإذا بحثنا فيها عن معنى «الإفساد» ردتنا إلى «الإصلاح» بقولها الإفساد ضد الإصلاح[4].

فإذا كان الاختلاف حاصل في التأصيل النظري لمفهوم الإصلاح، فإن دوافعه في محيطنا الإسلامي تتوحد سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، فقد كانت الدعوات الإصلاحية التي ظهرت في بداية القرن 19م مدفوعة بهاجس اجتياز التأخر وفك السيطرة مع المستعمر والتي أخفقت لسيادة البنيات التقليدية وغياب تراكم اقتصادي كقاعدة دافعة لها.

لقد تغير مفهوم الإصلاح في بداية القرن التاسع عشر، فلم يعد مجرد حركة دينية ترمي إلى حماية الإسلام، بل صار أيضا نداء من أجل التقدم والتجديد والبحث عن مستقبل أفضل. ففي هذا القرن لم يبقى الوزن السياسي للبلدان الأوربية هو نفسه مقارنة مع البلدان الإسلامية، فتلك تجاوزت هذه في الميدان السياسي وغيره، ومن تم فالإصلاح في هذا العصر يشير إلى «نهضة» (يقظة الشرق العربي في موازاة يقظة العالم الإسلامي بصفة عامة)، وهو أيضا وعي يمكن اعتباره نتيجة مباشرة للاحتكاك بأوربا الصناعية والتوسعية، فقد كان المسلمون دائما على اتصال بأوربا منذ القرون الهجرية الأولى، غير أن الجديد في القرن 19م إنما يكمن في تفوق أوربا في الميدان التقني وتقدمها الذي ضمنته لها التطورات التي سهلت انتشار الأفكار الجديدة، وحققت الانقلاب في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.

فبينما ظل العالم الإسلامي معزولا عن هذه التحولات منكمشا على نفسه ومتشبثا بممارساته العتيقة، صار الغرب في ثوراته الحضارية التقنية يقطع أشواطا متواصلة، وفي القرن التاسع عشر ازداد هذا الاختلال حدة بعد أن فقد المسلمون قوتهم على المستوى العالمي وصاروا هدفا ومطمعا للهيمنة الأوربية، والشعور بهذا الضعف هو الذي كان في الأصل حافزا لليقظة.

وهكذا فقد اعتمد المغرب على سياسة الإصلاحات التي تأرجحت الدعوة إليها بين مطالبة شعبية ومبادرة رسمية، ولعل أبرزها تلك التي أعقبت «حرب تطوان»، فقرر المخزن العمل من أجل إصلاح الدولة وتقوية أسسها، إذ برز الجانب العسكري لكن هذا لا يعني إغفال مظاهر أخرى كالإدارة التي تعرضت للنقد المزدوج بين ما هو أوربي (السفراء، القناصل، التجار، الرحالة) وما هو محلي (العلماء، الفقهاء) وكذلك إصلاح الجهاز الحكومي بمختلف مؤسساته والنظام الجبائي[5].

ومن الرحالة والسفراء الذين دعوا إلى القيام بإصلاحات في المغرب نجد «السفار محمد بن عبد الله التطواني» الذي كانت رحلته إلى فرنسا ابتداء من سنة 1845 وامتدت إلى أوائل السنة التالية، وكذلك «الفاسي محمد الطاهر بن عبد الرحمان الفهدي» الذي كانت رحلته إلى إنجلترا

سنة 1860، وتحمل اسم «الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية»، و»العمروي الحاج إدريس بن الوزير محمد إدريس الفاسي» الذي كانت رحلته هو الأخر نحو فرنسا سنة 1860، وتحمل اسم «تحفة الملك العزيز بمملكة باريس». وقد ألف هؤلاء الرحالة كتب وصفوا من خلالها ما رأوا من مخترعات وأنظمة عسكرية وإدارية حديثة بهذه البلدان، ولم تقتصر هذه الرحلات على أوربا فقط بل كانت هناك رحلات نحو الشرق العربي كرحلة «محمد بن عبد الله بن مبارك العمري» سنة 1818م، والذي تعرف من خلالها على الباخرة الحديثة والقطار والتلغراف والمطبعة بمصر[6]. وتزامنت هذه الإصلاحات مع فترة السلطان عبد الرحمان بن هشام وابنه محمد الرابع ثم خلفه الحسن الأول، والذي أصر على القيام بإصلاحات استطاع من خلالها الحفاظ على استقلال البلاد حتى وفاته، وهو ما سنتطرق إليه في دراستنا هاته.

ثانيا- دور المؤثرات الداخلية والخارجية في انبعاث حركة الإصلاح بالمغرب:

1 - المؤثرات الداخلية للإصلاح:

أ - الوضع الداخلي:

رشح الوضع الداخلي التعجيل بحركة الإصلاح في المغرب بسبب ما تميز به من أوضاع لم تعد تحمل مقومات الاستمرار والعيش في إطارها، ويمكننا رصد هذه الأوضاع فيما يلي:

ـ فيما يتعلق بمفهوم الدولة:

لم يتطور مفهومها باتساع رقعة البلاد ولم تعد مؤسسة مستقلة عن المجتمع، من هنا بدأ ما يمكن أن يصطلح عليه في التاريخ «بالسيبة»، حيث انفجرت البنية القبلية ولم يستطع المفهوم الجديد للدولة الذي بدأ في تطويره المولى إسماعيل أن يحل الإشكال أو يتجاوز التناقضات الداخلية. وفي هذا الصدد حصل تمرد عبيد البخاري الذين لم يجدوا المرجع الذي سينتمون إليه بعد رحيل السلطان المولى إسماعيل، وحاولوا أن يفرضوا أنفسهم باحتلالهم لمجموعة من المناطق والجهات، وفتحوا الباب على مستقبل مليء بالثورات: اضطرابات الشاوية 1795م، اضطرابات الشمال 1799 و1810م، اضطرابات الحوز 1796م، ثورة الأطلس 1796 ـ 1818م، اضطرابات فاس 1819 ـ 1821م، ثورة الأوداية 1830 ـ 1831م، ثورة الجيلالي الروكي بمنطقة الغرب 1861م، ثورة الرحامنة 1861م، ثورة بوحمارة 1902 ـ 1909م، ثورة الشريف الريسوني 1894م، إلى كثير من الثورات هنا أو هناك، مما لا يمكن معه إلا القيام الجدي لإصلاح هذه الأوضاع المنهكة لمالية الدولة وأفرادها بالنهب والقتل وفقدان الأمن[7].

فهذه الأزمات الداخلية المتلاحقة كانت إحدى العقبات التي لم تمكن للإصلاح ولم تساعد نموه وتطوره، إن لم تكن قد عجلت بدخول المستعمر، ولقد اعتبر محمد ابن الحسن الحجوي في مذكرته التاريخية أن المغرب لم ينتحر سياسيا ويقع في براثن الاستعمار إلا بإعانة من ثواره، ولهذا سمى كتابه «انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره»[8].

ـ على المستوى السياسي:

كان السلطان يمثل الجانب الديني والسياسي معا في الدولة، فقد كان يحكم المغرب عن طريق القواد الذين كانوا في الغالب زعماء للقبائل، وغالبا ما كانت تقع التمردات فيهزم الشخص القبيلة ويستتب له الأمن فيعين بظهير بسبب الغلبة واستتباب الأمن له. وهكذا كان الحكم يقوم على بنية قبلية هشة غير قادرة على الاستمرار. بمعنى أكثر وضوحا أن السلطة لم تكن مهيكلة على الشاكلة الحديثة من أعلى القمة إلى أدنى مرتبة، ويضاف إلى هذا أن قواد القبائل كان لهم شبه استقلال تام عن السلطة المركزية، لهم كامل الصلاحيات في الأوضاع الداخلية اجتماعيا وسياسيا ودينيا، ويرتبطون بالسلطان فيما يتعلق بالجبايات وما يقدمونه من الأموال وما يقومون به في استتباب الأمن.

كانت السلطة تعيش أوضاع جد هشة، يقوم بناؤها الهرمي عل الحاجب والوزير الأعظم (بمثابة الوزير الأول) الذي نقل عن الدولة العثمانية، ووزير الحربية، ووزير الحرب[9]، وحتى هؤلاء كانوا عبارة عن أشخاص ولم يكونوا يشكلون مؤسسات مع ميزة أساسية أن لهم مكانة مجتمعية وسياسية محترمة.

ـ الأوضاع الاقتصادية:

أدت بدورها إلى الوعي بالإصلاحات، حيث كانت جد مزرية تسبب في تدهورها، ومن أسبابها ما يلي:

ـ عدم التكافؤ بين الأوربيين والمغاربة على عدة أصعدة، والامتيازات التي كانت تعطى لهم من طرف دولهم عبر الضغوط على المغرب للاستجابة إلى طموح الرأسمالية الغربية وكبار الشركات الباحثة عن التوسع التجاري والاستفادة المادية.

ـ سيطرة الأوربيين على المواد الأساسية بالمغرب كالصوف والحبوب والمواشي، مما دفع إلى تحريم تصديرها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وجددت الفتوى في عهد الحسن الأول خاصة لما كثرت الحمايات وبدأت تعرف الفوضى من جديد.

ـ الأوضاع الاجتماعية:

تعرضت البلاد إلى انهيار ديموغرافي خطير ترك أسوء العواقب في شتى المجالات واختلت الأوضاع بسبب المجاعة والأمراض الفتاكة كالجذري والتيفويد والكوليرا، هذه الكوارث الاجتماعية شلت الحركة الاقتصادية والاجتماعية، وصرفت الميزانيات الضخمة من أجلها لا من أجل الإصلاح الذي تحتاجه الأمة، حتى سميت الكارثة التي حلت بالمغرب والتي دامت سبع سنوات من سنة 1878 إلى سنة 1884م بكارثة القرن وذلك في عهد السلطان الحسن الأول.

وقد ظهرت في البلاد ظاهرة الفرار من الأمراض، حتى ذكر أن من لم يفر أغلق عليه بابا قاصدا سد منافذ الوصول إليه، وعندما حل وباء الكوليرا بفاس سنة 1834م قال الحجوي: «فزع منه الناس أشذ الفزع وتعطلت الأسواق والمعايش فلا يأمن أحد من أن يخرج من داره خوفا من أن يفاجئه»[10].

ب - هزيمة إيسلي 1844م:

يرجع معظم المؤرخين تاريخ ظهور الإصلاح في المغرب بشكل قوي بعد هزيمة موقعة إيسلي، وإنه لتحديد صادق الذي اعتبر الهزيمة الفجر الأول للنهضة المراكشية الحديثة حسب تعبير علال الفاسي[11] الذي صور الواقعة ووقعها على عامة المغاربة وخاصتهم، وما أحدثته في أنفسهم من الوجد وفورة الألم حتى نظمت القصائد الرثائية فيها، وقامت إلى جانبها حركة ثقافية وفكرية تدعو إلى الإصلاح وتذكر أسبابه ووسائله وبداياته[12].

وقد كثرت القراءات الإصلاحية في هذا الصدد، فمنها التي أرجعت إصلاح ما وقع إلى الجانب العسكري، ورأت أن إصلاحه هو المؤهل للنهضة واستعادة الريادة. ومن القراءات من دعت إلى الإصلاح الاقتصادي وأنه منطلق نهضة الأمة حتى تقلل حاجتها من المواد الأجنبية وتعيش على إنتاجها، وقد عمل السلطان محمد الرابع على ما روجت له هذه النخبة من وجوب الاستعداد الاقتصادي، فجدد غراس قصب السكر وبدأ بتأسيس معامل له، وأخذ ينشأ بعض المصانع لتحسين الاقتصاد، وأدخل الموارد المالية المغربية في الإنتاج الأجنبي لمزاحمة الأجانب[13].

وليس هذا فحسب بل قام السلطان محمد الرابع بأعمال جادة في الإصلاح في مجالات شتى، وأتم الحسن الأول ما بدأه محمد الرابع مع معاكسة الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية لأعمالهما، ولكنهما «بذرا ـ محمد الرابع والحسن الأول ـ البذور الصالحة ووضعا

اللبنات الأولى لإصلاح الحالة بالمغرب، ولو ساعدتهما الظروف وساعدت الذين أتوا بعدهما لتحول المغرب من ذلك التاريخ إلى أمة لها مكانتها ومقامها كما صارت اليابان أمة عظيمة»[14].

إن اللافت في سبب ظهور الإصلاح بالمغرب أنه لم يكن اختيارا قادت إليه نتائج الدراسة والبحث والنظر، وإنما هو طريق ألجأتنا إليه ضرورة الدفاع عن النفس والمجتمع من القوى الاستعمارية. جاء الإصلاح نتيجة منطقية لحصول الخطر الذي لم يعد متخيلا أو متوقعا هذه المرة، ولقد كانت المناداة به غير أن اللامبالاة والعمل ضد التيار القادم قد أورث المأساة التي عبر عنها الثعالبي في حق أولئك الذين كانوا ضد الإصلاح والتجديد بقوله: «فهذه الأحكام جارية اليوم أحب الفقهاء أم كرهوا، فلأن نجعل لها مخرجا وتجري على نظام وباسم الشريعة، خير من تعصب لا فائدة منه سوى العزلة، وسقوط هيبة الإسلام ونبذ أحكامه كليا»[15].

إننا مع الإقرار الجازم بأن الإصلاح في كافة المستويات وعلى مختلف الأصعدة دعوة قرآنية ونبوية مستمرة ودائمة، إلا أن إصلاح القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بالمغرب قد جاء إجابة على الهجوم الأجنبي للبلاد كما اعترف به القائل: «نحن نعلم أن الإصلاح الإسلامي الحديث جاء جوابا على هجوم أجنبي»[16].

إن العلل والأمراض التي عاش عليها المغرب قد «ظهر للملأ مدى الضعف والفوضى التي صار إليها الجيش المغربي في هذا العهد الظالم... حتى إذا كانت موقعة إيسلي انكشف المرض[17] الذي كاد يودي باستقلال المغرب وفقده له نهائيا»[18]، ومن تم كانت هزيمة إيسلي «مصيبة عظيمة وفجيعة كبيرة لم تفجع الدولة الشريفة بمثلها»[19]. ثم هجم موضوع الإصلاح بقوة مانعة أي تردد بشأنه بعد موقعة تطوان التي "أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب، واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله"[20].

ج - هزيمة تطوان 1860م:

إذا كانت معركة إيسلي (غشت 1844) قد وقعت على وجوب الدخول إلى معركة الإصلاحات، فإن معركة تطوان (1860) قد حسمت الأمر بشكل قاطع، إذ أن السنوات الستة عشر التي فصلت بينهما كانت كافية لبيان الوجه الكالح لمغرب آخر، مغرب التخلف والانحطاط وعدم القدرة على المقاومة والدفاع عن النفس وحماية الوطن.

جاءت معركة تطوان بسبب التحرشات الإسبانية بقضم أطراف المغرب الشمالية، والمسارعة إلى أخذ نصيب من المغرب الأكبر، والعمل على إذلاله عن طريق مطالب استجاب لها المغرب

لتفويت الهزيمة التي كان المغرب متأكدا من عدم قدرته على كسبها، خصوصا وأن تأييدا لهذه الحرب عليه معلنة من كل من فرنسا والنمسا وسردينيا والبرتغال[21].

كان المغرب على قائمة الدول المرشحة للاستعمار، وبالفعل فتحت هذه الهزيمة الأبواب للتنافس الاستعماري، ولم ينعقد مؤتمر مدريد ومؤتمر الجزيرة الخضراء الذي أعقبا الواقعة إلا لتجنب صراع الكبار على المغرب وليس لحل مشكلات المغرب، وكذلك كان حيث سويت المستعمرات الإفريقية بالتراضي بينهم وهي أهم نتائج المؤتمرين.

كانت موقعة تطاوين لحظة حاسمة في فرضية إعادة النظر في كل شيء وإصلاح كل شيء، إنها لحظة فارقة بين مغربين، الأول عاش على حرث سابق وجهود مثمرة، وآخر نفذ زاده فعاد فقيرا محتاجا إلى تجاوز فقره المدقع في مجالات الحياة.

وهكذا نخلص مما سبق أن هزيمتي إيسلي وتطوان شكلتا بذلك «حدثين أثرا بعمق على تاريخ المغرب، وكلتاهما انتهت بهزيمة نكراء، لكل واحدة منهما عواقب كارثية أدت حتما إلى استعمار البلد»[22].

هذا ما يتعلق بسياق الإصلاح في إطاره الخاص الضيق والمتعلق بما وقع للمغرب خصوصا ما وقع بإيسلي وتطوان، وما سبقهما من أوضاع داخلية آيلة إلى السقوط. فماذا عن السياقات الخارجية للإصلاح؟

2 - المؤثرات الخارجية للإصلاح:

أ - الحركة الإصلاحية بالمشرق العربي:

إن الوعي بحركة الإصلاح وبأهميته أتت من الاحتكاك الطبيعي مع المشرق الذي كان يتم باستمرار في إطار العلاقات الإسلامية المتينة بين الدول الإسلامية في القرن التاسع عشر، وكان سبب الوعي الإصلاحي تحديدا مصدره محمد علي باشا الكبير في مصر الذي طور مشروعه حتى شكل نموذجا للدول العربية والإسلامية، ومنها الخلافة العثمانية التي اقتبست من مشروعه الإصلاح العسكري، فاستفادت منه في تأخير سقوط الخلافة.

وقد ارتبط الإصلاح في مصر بالاصطدام الحقيقي المبكر مع الغرب، والكلام يتعلق بغزو نابليون الذي عمق بلورة موضوع الإصلاح مبكرا والعمل على إنضاجه، الشيء الذي دفع العديد من الدول الإسلامية إلى تبني نفس الإصلاحات، فظهرت في تونس مدرسة خير

الدين الإصلاحية، وفي الجزائر إصلاحات الداي حسين باشا السياسية على مستوى النظام الذي ورثته الجزائر عن الدولة العثمانية، والذي لم يكتب له الاستمرار وعرف فشلا لأسباب عديدة منها النظام القبلي الذي كان أقوى من أي إجراءات إصلاحية، فوقعت الجزائر تحت احتلال فرنسا التي دفعتها الإصلاحات الجارية إلى التدخل بعنف لإجهاض التجربة، ولعل أبرزها تدمير الأسطول الجزائري الناشئ ووقف نشاطه واحتلاله[23]. وهكذا يجد المغرب نفسه متجها إلى الإصلاح ومدفوعا إليه، خصوصا وأن إصلاحات محمد علي قبل أحداث الجزائر المريرة قد وصلت إلى المغرب عبر العلماء الذين كانوا يذهبون إلى الحج، وكتبوا عن النهضة المصرية والإصلاحات الجليلة التي وقفوا عليها في مختلف الميادين وهم في طريقهم لأداء المناسك وعبر التواصل مع علماء مصر ومفكريها، فوجدوا إصلاحات محمد علي تضاهي الدول الأوربية أو تفوق بعضها.

من هنا بدأت حركة الإصلاح بالمغرب تعرف تأثرا بالمناخ الإسلامي العام وبخاصة تجربة محمد علي باشا الكبير بمصر، وعمق الفكر الإصلاحي بالمغرب الآراء الإصلاحية للرواد الأول في العالم الإسلامي، ونخص بالذكر الشيخ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا ومجلتهم «العروة الوثقى» وجريدتهم «المنار» اللتان وجد فيهما وفي إنتاجاتهما الكتابية المغاربة دافعا إلى الالتحاق بالجو العام الفكري الإصلاحي، والذي كانت الوطنية في أمس الحاجة إلى دافع من هذا النوع، يقول الخديمي في هذا السياق: «ومع أخذنا بعين الاعتبار الجو الفكري الإصلاحي الذي كان يغمر العالم العربي والدولة العثمانية وخاصة نشاط صاحب جريدة «المنار»، مع كل ذلك علينا أن نولي اهتماما بالغا للجو السياسي والوطني الذي كان يغمر المغرب»[24].

إن الحركة الإصلاحية المغربية التي انبعثت في القرن التاسع عشر كانت متأثرة بالمشرق العربي برمته جعلت المقيم العام «ليوطي» عندما رأى سرعة التجاوب المغربي مع الحركة الإصلاحية المشرقية يقول: «إن العالم الإسلامي طبل إذا نقر من جهة سمع له طنين في الجهة الأخرى»[25].

بدأت الاستفادة والتأثر من خلال مجموعة من العلماء والمفكرين الذين تأثروا في هذه المرحلة بالأجواء التي يعيش عليها الشرق، نذكر من بينهم: محمد مصطفى بن محمد بن سعد التلمساني التازي، الحاج علي زنيبر السلوي، عبد الله القباج الفاسي، محمد بن إدريس بوعشرين المكناسي...، ومن الذين درسوا بمصر نجد أيضا كلا من أحمد شهبون، محمد بن كيران الفاسي، عبد السلام العلمي وغيرهما[26].

وممن كان لهم تأثير على الفكر الإصلاحي بالمغرب الصحفي المصري علي زكي الذي كان له دور بارز في إذكاء روح المقاومة لدى الوفد المغربي أثناء انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء، وكان

من الذين ساهموا في تحضير المشاريع التي تقدم بها الوفد المغربي وخاصة مشروع البنك، وعين في العهد الحفيظي مدير الأشغال العمومية بطنجة، وبعد الحماية أسندت له مهمة إرشاد القبائل المغربية لطرق إصلاح الفلاحة والمالية، وكذا العالم السوري الشيخ عبد الكريم مراد.

ويعود الفضل في اليقظة الإصلاحية أيضا إلى الصحفيين اللبنانيين فرج الله نمور صاحب جريدة «لسان المغرب» ومديرها السياسي، وشقيقه آرثور نمور رئيس تحريرها، وقد أتيا من تونس التي كانا يصدران بها جريدة «البصيرة»، وقد صدر العدد الأول من الجريدة في 28 فبراير 1907م. وقد كان لهذه الجريدة فضل نشر أول مشروع إصلاحي سياسي بالمغرب سنة 1908م في أربعة أعداد متتالية هي العدد: 56، 57، 58، 59.

ومما ينبغي استحضاره التأثير الذي خلفته الإصلاحات السياسية والاجتماعية للدولة العثمانية، حيث كان اهتمام المصلحين المغاربة بها قويا وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات العملية للإصلاح، فقد أخرج العثمانيون دستورا سياسيا وحرروا مواد قانونية في مجال المعاملات المختلفة تحت اسم «مجلة الأحكام العدلية» مستمدة من نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وإذا تحدثنا عن الروافد المشرقية الداعمة للنهضة الإصلاحية بالمغرب فإن ما لا يجوز ترك التنبيه عليه الدور الرائد الذي كان للباحث في شروط تقدم الغرب وتخلف المسلمين، ونعني به الأمير شكيب أرسلان وتدعيمه المباشر للإصلاح بالمغرب، فقد رحل إليه وأقام به لهذه المهمة، حيث «عقد اتصالا وثيقا مع رجال الحركة الوطنية المغربية، وأصبح منذ ذلك الوقت المناضل الأول عن الحركة الوطنية ومستشارها الأول»[27].

ب - النهضة الأوربية:

لم يكن المغرب بعيدا عن الدول الأوربية وإنما هو جار لها، ولربما جر عليه هذا الجوار تبعات لعل أقلها العرقلة الشديدة لكل إصلاح يظهر في هذا القطر، رغم وجود علاقات مصلحية بين الطرفين على عدة مستويات كان لها أثرها العميق في التأثير والتأثر.

كان أفراد قلائل من الذين أتيحت لهم فرصة الاحتكاك المباشر بالأوربيين وخاصة منهم الذين أقاموا فوق أراضيهم، هم وحدهم الذين يسهل عليهم أن يدركوا أن تفوق الأوربيين ليس عسكريا فحسب، إذ تمكنوا عيانا من ملاحظة مظاهر الاختلال في مجالات عديدة، وعلى رأسها مثلا ملاحظات محمد الصفار الأندلسي (ت 1298هـ/1881م) الكاتب في السفارة التي

قادها عبد القادر أشعاش إلى فرنسا في دجنبر 1845 ـ يناير 1846، والتي سجله في رحلته منذ خروجه من تطوان حتى عودته من باريس، وقد قدم فيها وصفا لفرنسا والفرنسيين تنبثق من خلال صور خاطفة عن البلاد وعاداتها وتقاليدها، تفصلها مسافات شاسعة عما يوجد عليه المغرب، كما رأى مظاهر التفوق والازدهار عندهم، فلم يستطع إخفاء إعجابه بما وصل إليه فيما يتعلق بالحرية، حيث قال: «وكان من جملة ما نقموا على ملكهم شارل العاشر الذي كان قبل هذا الملك الموجود الآن، وكان السبب في قيامهم عليه وخلعهم طاعته، أنه أظهر النهي عن أن يظهر أحد رأيه أو يكتبه ويطبعه في الكازيطات، إلا إذا اطلع عليه أحد من أهل الدولة، فلا يظهر إلا ما أراد إظهاره»[28].

إن المغرب منذ زمان كان في ارتباط قوي واحتكاك مباشر بالعقل الأوربي وفكره، دعم هذه الاحتكاك وأيده مجموعة من العوامل: تجارية، ومن خلال السفارات، والعمل الدبلوماسي، ومن خلال جلب الآلات المدنية وخاصة العسكرية التي كان في أمس الحاجة إليها، وجلب المنتوجات الأوربية لابد وأن يرافقها وتحمل معها ثقافة وقيم العقل الأوربي والتجربة الفكرية الأوربية، وهذا ما جعل الناصري يعلق على هذا الاتصال بقوله: «ولاحت على الناس سمة الحضارة الأعجمية»[29].

وفي المجال التجاري كان للتجار المغاربة مراكز بالدول الأوربية مثل ما كان للأوربيين داخل المغرب أيضا، فوقع الاطلاع عن قرب على ما وصلت إليه أوربا في تنظيم الحياة التجارية والصناعية والفلاحية، فتبين لأهل المغرب تفوق السلع الأوربية على مستوى الجودة والأثمان لارتباطها بالاختراعات التقنية التي تعممت انطلاقا من إنجلترا إلى باقي جيرانها، ووقفوا على البون الشاسع بين التجارة المؤطرة بالفكر الفردي لدى المغاربة في الوقت الذي أصبحت قائمة على الفكر المؤسساتي لدى أوربا، واكتشفوا في نفس الآن توسع مجال تجارتهم، حيث أوصلتهم التقنية إلى مناطق واسعة في العالم، بينما المغاربة لا زالوا يعتمدون على الطريق البري طريق الحرير أو عبر البواخر التقليدية، فوجدوا أنفسهم أمام متغيرات جديدة لدى الأوربيين مغرية، وتولدت لديهم فكرة الإصلاح على أساس التماهي مع النموذج الأوربي.

لقد بدأ الوعي بضرورة الإصلاح والعمل من أجله في عهد محمد بن عبد الله على أساس التماهي مع العقل الأوربي، وتبلورت فكرة الإصلاح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة مع السلطان الحسن الأول، وسيزيد من تعميق الإصلاح عمل الدول الأوربية على مصادرة شأنه والقيام به من الذات المغربية، وتم الاتصال مباشرة بالسلاطين كي يقوموا بإدارة

الإصلاح، ولقد قاوم الحسن الأول هذه الاملاءات الإصلاحية واستطاع أن يوظف الصراع الأوربي على المغرب، وتطوير الأفكار الإصلاحية باستمرار أمد الصراع الأوربي على مناطق النفوذ والتوغل.

ثالثا- إصلاحات الحسن الأول في الميدان التعليمي:

1 - نشأة الحسن الأول واعتلائه العرش:

ولد الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام سنة 1247هـ/1831م حسبما ذكر ابن زيدان، الذي يضيف أنه وجد تاريخ ميلاد الحسن مقيدا بخط قاضي الجماعة العلامة الثبت أبي العباس أحمد بن الطالب بن سودة[30]. ينتمي الحسن الأول من حيث النسب القريب إلى الأسرة العلوية، فيما ينتهي نسبه البعيد إلى الجد الخامس والثلاثين وهو علي بن أبي طالب، نشأ الحسن الأول في حجر جده عبد الرحمن الذي اعتنى بتربيته منذ حداثته، فكان يختار له الأساتذة، ومكث بدار خاله العربي الجامعي لاكتساب المعرفة[31]، وبقي هناك مدة مع كبراء السن من الخدم الذين لهم دراية بسير عظماء الملوك، فكانوا يحدثونه عنهم[32]. ولما شب وجهه جده إلى زاوية دار الشمعة ببلاد أحمر ـ بين مراكش ومدينة أسفي ـ حيث تلقى دروسه بصرامة عن رجال الدين[33]، ثم انتقل إلى جامعة فاس ودرس كغيره من إخوته إسماعيل وعرفة والرشيد (أكبر إخوته الستة)[34].

كان الحسن شغوفا بتحصيل العلوم الدينية والأدبية والرياضية، ولوعا بلقاء العلماء على العموم وأهل العلوم الرياضية على الخصوص[35]، ومن العلوم التي نبغ فيها الأدب العربي الذي راح يوظفه في المطالعة وشرح الكتب الدينية[36]. واعتنى به والده السلطان محمد بعد وفاة جده عبد الرحمن (1859م) واهتم بتعليمه.

وقد امتاز الحسن ـ فضلا عن عناصر الشخصية المعنوية ـ بعناصر جسدية مميزة، فهو سليم البنية، أسمر البشرة، ذو نظرة ثاقبة، هادئ ووقور، مما أكسبه هيبة إلى جانب مميزات أخرى كالتقوى والتواضع وحسن التنكيت[37]. وكان أول زواج للحسن بابنة عمه العباس في مراكش سنة 1868م، فأقام له والده محمد أفراحا دامت سبعة أيام في حدائق زينت بالزرابي، وأكرم خلالها المستضعفين من الأرامل والأيتام والفقراء[38].

ولما كان الحسن يمتاز بالصفات السالفة فقد أولاه والده عناية خاصة، فكان يعلمه ما يجعله قادرا على ولاية عهده، فرشح بذلك منذ السنوات الأولى للحكم بعد والده[39]. وكان السلطان

محمد يستخلف الحسن ويلقي عليه مهماته، كاستخلافه له سنة 1280هـ عند رحيله من مراكش تجاه الغرب قصد تفقد أحوال الرعية ـ قبل بداية حكم الحسن بعشر سنوات ـ فأظهر الكفاءة من حسن التدبير والقيام بأعباء الإدارة[40].

وجرت له اتصالات كثيرة بالقناصل والتجار الأوربيين، كما أقحمه والده في ميدان الإصلاح بإشراكه في المشاريع الاقتصادية الأولى، كبناء مصنع القطن، ومصنع السكر وطاحونة مائية وغيرها[41]. كما مرنه والده على الحملات العسكرية فقاد الكثير منها، وكانت أولاها تلك التي جهزها له سنة 1278هـ، فاختار له أعيان الدولة ومهرتها من السياسيين والعلماء وقادة الجيش المحنكين، ووجهه إلى قبائل متمردة كثيرة. كما قاد حملة أخرى سنة 1280هـ نحو سوس وكانت أطول الحملات، حيث دامت عشرة أشهر، وهناك أيضا حملتان قادهما إلى تادلة والشاوية، الأولى سنة 1283هـ والثانية سنة 1289هـ، وهي آخر حملات ولاية عهده قبل سنة واحدة من أخذه الحكم.

وكان في هذه الحملات كلها يقوم بإخضاع القبائل الثائرة ضد المخزن ويعود بواجب بيت المال المفروض عليها، وأظهر الحسن في هذه الحملات من السياسة والدهاء الشيء الكثير[42]، وما أن حلت سنة 1873م حتى اكتمل نضج شخصية الحسن الذي تجاوز الأربعين من عمره، وأصبح يملك القدرة العلمية والخبرة السياسية والإدارية والعسكرية، فتوفرت فيه بذلك شروط الإمامة[43].

وعشية يوم الخميس 18 رجب 1290هـ الموافق لـ 11 شتنبر 1873م توفي السلطان محمد بن عبد الرحمن[44]، وكان الحسن بـ «أبي ريقي» من بلاد حاحا بضواحي مدينة الصويرة يقود جيش السوس لما وصله خبر وفاة والده من طرف «سي موسى» حاجب السلطان محمد، وكان الأخير يطلب منه أن يقترب بجيشه من مراكش.

أما في مراكش نفسها فقد كتم «سي موسى» الخبر واجتمع في القصر بكبار الأشراف والمرابطين، وشرح لهم ظروف الوفاة ودعاهم إلى الهتاف بحياة الحسن، فهتف البعض وامتنع البعض الآخر كتعبير عن معارضتهم للحسن، لكنهم عادوا فاستسلموا للأمر الواقع لما رأوا بأن أبواب القصر محروسة من مسلحين، وأمضوا عقدا قدم لهم اعترفوا فيه للحسن بسلطانه على مراكش وسوس وتافيلالت، ثم خطبت الصلاة في جميع مساجد المدينة باسمه[45].

وما إن اطلع الحسن على خبر الوفاة حتى جمع كبار محلته وقوادها، وقرأ عليهم وزيره «أبو عبد الله غرنيط» النبأ، فأظهروا الأسف للوفاة، ولكن سرعان ما تحول الحزن إلى فرح، فبايعوا

الحسن وتم التعبير عن فرحة المحلة ككل بطلقات من المدفعية[46]. وفي 20 شتنبر 1873م وصل الحسن إلى مراكش فخرج للقائه الوزراء والقضاة والأشراف والقواد والأعيان وغيرهم، معزين ومهنئين في نفس الوقت[47]، وما أن جلس الحسن على كرسي العرش حتى بدأت ترد عليه الوفود والبيعات والهدايا، فما كان منه إلا أن فتح بيت الأموال وجاد عليهم بالعطاء[48].

إن الإقبال على مبايعة الحسن في الأوساط القبلية والرسمية من الأشراف ورجال المخزن والنواحي لم يمنع من احتمال مناهضة البعض الآخر له والوقوف في وجهه، وإعلان التمرد عليه في بعض النواحي كما هي العادة عند مبايعة سلطان جديد. وكانت أسباب احتمالات التمرد كثيرة، فهناك إخوة الحسن السبعة، وانقسام النواحي حول مناصرة أبناء السلطان محمد المتوفي، كما أن الدول الأوربية لم تكن تتفق على وريث عرش المغرب، بالإضافة إلى بعض العائلات الشريفية المنافسة للأسرة العلوية الحاكمة، ثم القبائل التي وجدت الفرصة مواتية للتمرد عن دفع الضرائب.

وهكذا كان السلطان الحسن الأول يقف أمام صعوبات عديدة، تأتي في مقدمتها تعميم البيعة والاعتراف بسلطته، فكان على المخزن أن يستعد للنهب المتوقع على الأسواق، والتمردات في شتى النواحي والقلاقل، مما دفع المخزن إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد عناصرها. وحتى السواحل كانت تثير قلق المخزن مع ظهور سفن حربية إسبانية وفرنسية وإيطالية وبرتغالية في ميناء طنجة، وكانت هذه الدول تدعي بأن سلامة وأمن مواطنيها في المغرب أصبحت مهددة نتيجة الفوضى، فقطعت الطرق بين طنجة وباقي نواحي المغرب[49]، لكن شدة تنافس الدول وتخوفها من بعضها البعض جعل الأمر لفائدة المغرب، لأن اقتسام المغرب لم يكن متوقعا، بل التنافس كان حول السباق على السيطرة الكاملة لأحد الدول على المغرب.

لم يواجه الحسن صعوبات كبيرة تذكر في الأسرة العلوية نفسها، اللهم إلا من جانب إسماعيل ثاني أكبر إخوته لما وقف بجانبه أهل فاس ومكناس، أما عمه العباس ـ وهو صهره أيضا ـ فقد اعترف به منذ البداية، وكذلك الأسر المنافسة للأسرة العلوية وفي مقدمتها الأشراف الوزانيون[50]، وعلى رأسهم الشريف الحاج عبد السلام الوزاني الذي أيد السلطان الحسن[51].

انحصرت المعارضة في الجزء الشمالي من البلاد، ولما تم أمر البيعة في مراكش بعد الاستقرار بها مدة تزيد عن الشهر، عزم السلطان على إخضاع الجزء الشمالي بالقوة، فانطلق يوم 4 رمضان 1290هـ متظاهرا بالتجول في أقطار البلاد والنظر في أحوال الرعية[52]، وتوجه

نحو السواحل الغربية فأخضع في طريقه بعض قبائل منطقة أزمور، وأعاد الأمن إلى قبائل بني حسن، ثم قصد مكناس التي دخلها دون صعوبة كبيرة ثم انتهى به الأمر إلى فاس، ومع ذلك فلم يستتب الأمن الكامل للسلطان إلا في خريف 1874م.

2 - مظاهر الإصلاحات التعليمية بمغرب القرن التاسع عشر خلال فترة الحسن الأول:

ما إن تولى السلطان محمد بن عبد الرحمن الحكم حتى انطلقت محاولات جادة ـ نسبيا ـ في ميدان الإصلاح، فدعا شخصيا إلى نبذ الأساليب العتيقة وشجع التأليف، وشرع في إنشاء مدارس علمية كمدرسة الفنون التي تخرج منها البعض، فيما أرسلت بعثات لإتمام الدراسة في أوربا ومصر، ودخلت المطبعة إلى المغرب في هذا العهد بالذات. ولما اعتلى السلطان الحسن العرش المغربي عمل على مواصلة جهود أبيه في مختلف الميادين ومنها الميدان الثقافي، ففي عهده بقي النظام التربوي تقليديا، ولم يعرف عهده سوى مواصلة إنشاء بعض المدارس وإرسال بعثات طلابية إلى الخارج.

أ ـ إنشاء المدارس:

كان شعور سلاطين القرن 19م بعجز القرويين عن إمدادهم بمتكونين في اختصاصات ـ تساعدهم على مواجهة التحدي الأوربي ـ يقف وراء اهتمامهم بإحداث مدارس عديدة منذ هزيمة إيسلي، ومن مظاهر ذلك تأسيس السلطان عبد الرحمن مدرسة للفنيين أقامها بمدرسة القصر، وعرفت في عهد السلطان محمد والحسن الأول بمدرسة المهندسين[53]، ومن المواد المدرسة بها نجد: الهندسة والتنجيم والموسيقى والحساب والتوقيت، وهي تعكس رغبة المخزن في الربط بين التكوين وامتلاك خبرات تساعد على تجاوز الثغرات التي اعترت آليات التسيير داخل المخزن[54].

وكان المتخرجون من هذه المدرسة يتكونون من فئتين: فئة موجهة لتكملة دراستها بأوربا، وفئة ثانية تتخرج للاشتغال كأطر متنوعة في الجهاز المخزني أو الإدارة المحلية، ويحمل المتخرج لقب مهندس أو «موقت» مثلا إذا درس التوقيت، وهو علم الفلك[55].

وكانت مدرسة مولاي عبد الله بفاس الجديد تستقبل أبناء الموظفين، ويتخرج منها متخصصون في ميدان الإدارة المخزنية أيضا[56]، وتتحدث الوثائق عن وجود مدرسة للطب

بفاس كان يديرها فرنسي، وقد زارها الدكتور «أوفيلو» والتقى بالسلطان الحسن الأول فعبر له عن ارتياحه وإعجابه بسير الدروس بها[57]. وهناك مدارس أخرى في عهد الحسن الأول وفي غير مدينة فاس، كمدرسة الرباط التي أنشأها إبراهيم التادلي (ت 1894م)[58]، وأخرى بسلا كان من أساتذتها أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بورقية. أما في مدينة الجديدة فقد أسس الحسن الأول ما يشبه مدرسة مركزية للمدفعية، كما تم تأسيس مدرسة الألسن بطنجة من طرف الحسن الأول، واختار لها هذه المدينة باعتبارها مقرا لاستيطان النواب الأجانب والجاليات الأوربية وباعتبارها بابا مشرعة على العالم. تأسست هذه المدرسة بهدف إعداد البعثات الطلابية الموجّهة نحو الخارج. وعن ذلك يقول محمد المنوني: "... الغالب أنّ هذه المدرسة كانت تكميلية، حيث يقع إعداد طلبة مدرسة المهندسين، الذين سيذهبون لإكمال دراستهم بأوربا"[59]، وكان يدرّس بها الحساب والهندسة والتنجيم والجغرافيا واللغة العربية والمبادئ الدينية الأولية واللغات الأجنبية.

ولعل آخر ما نختم به دراسة هذه المؤسسات التربوية الإشارة إلى الجامعة الملحقة بمسجد القرويين بفاس[60]، وهي الجامعة التي لعبت دورا مهما في نشر المعرفة والمحافظة عليها في المغرب، فقد صارت جامعة القرويين منذ عهد السلطان الحسن الأول تحت الوصاية المخزنية[61]، من خلال التحكم في مختلف فروعها الإدارية وتعيين الأساتذة، ولو أن التعيين كان يقتصر على المصادقة على ما يقترحه أساتذة وقضاة فاس[62].

يقوم بعملية التدريس في جامع القرويين سبعة عشر أستاذ كرسي، يكملهم عدد من المساعدين لكل أستاذ، أما العلوم المدروسة فجد متنوعة وهي: التفسير والعروض والحديث والأصول والفقه وعلم الكلام والتصوف والتوحيد والقضاء والأحكام والمنطق واللغة والنحو والصرف والبديع والمعاني والبيان والأدب والحساب والتنجيم والطب والجداول والكيمياء[63].

وتكتسي القرويين أهمية كبيرة من حيث أنها المؤسسة ـ الوحيدة تقريبا ـ التي من شأنها تحضير طلبتها ـ ولو بنسبة قليلة ـ للمشاركة في الحياة السياسية (المخزنية)، بينما تعد الزوايا طلبتها لحياة تعبدية فردية[64]. وهكذا فقد كان للقرويين دور في إعداد النخبة المغربية، ومن الملاحظ أن هذه النخبة لم تكن منسجمة مع السياسة الإصلاحية للمخزن، لأن الإصلاح لم يشمل القرويين، الأمر الذي أدى بالمتخرجين منها إلى الوقوف في وجه الإصلاح نفسه. وطالما كان في وسع الطلبة الحصول على مناصب، فإن هناك الذين يمتازون بخط جيد فيوظفون ككتاب في مختلف الوزارات، وهناك العائدون إلى مدنهم وقبائلهم ليصيروا عدولا أو قضاة أو مدرسين في مدرسة

من مدارس المدن كفاس، بينما يكتفي البعض الآخر بتدريس القرآن بالكتاب[65]، وفيهم أيضا من لا يسعى إلى منصب ذي أجر بل يكتفي بالقيام بدور رجل الأدب، فيعمل سنوات طوال في إعداد سفر تاريخي أو مؤلف في المسائل الدينية والفلسفية، وقد لا يحظى بالنشر من هذه المؤلفات إلا القليل جدا. وكان الدور الريادي للقرويين في تخريج الطلبة وإعدادهم أثر في تبجيل أساتذتها الذين كانوا يعينون في مناصب عالية وشرفية، كإسناد قضاء المحلة لهم، أو توليتهم منصب الخطابة والإرشاد والتذكير في الجمع والأعياد كالسيد عبد الله بن سودة، أو رئاستهم مجالس السلطان لسرد الحديث كأبي العباس سيدي أحمد بن سودة المري (ت 1321هـ).

وإذا كان لابد من تقييم لمختلف مؤسسات التعليم في عهد الحسن الأول، فيمكن القول بأن محتوى وطرق التدريس فيها لا تختلف كثيرا عن بعضها، لأن منبع المواد وموضوعها هو الكتاب والسنة، فيما يقتصر الاختلاف بين هذه المؤسسات على دائرة اتساع التحصيل والفهم لهذه المواد، فمن الواضح أن أهمية التعليم تكمن عادة في الدور الاجتماعي الذي يقوم به، ولطالما افتقر التعليم في المغرب إلى تمحيص، فقد كان مقيدا بالأعراف[66] ومرتبطا بالأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة[67]، وكأن التعليم بذلك كان تابعا، على أن ذلك غير مستغرب طالما عرفنا بأن موضوع التعليم هو الإسلام، لكنه مقتصر على حفظ القرآن وتدريس بعض الشريعة[68].

وبذلك كانت فاس تحتل مركز الصدارة والإشعاع، وهي مقصد رواد المعرفة ومجمع العلماء والشعراء والأدباء منذ أن انهارت المراكز العلمية كالزاوية الدلائية، وهكذا فقد ظلت فاس تشكل عامل وحدة ثقافية، ويعود الفضل في ذلك إلى علمائها الذين كانوا يتمتعون بمكانة معترف لهم بها، فهم الذين كانوا يساهمون في الحياة السياسية من خلال تزكية بيعة السلطان، كما تقدرهم العامة لكونهم يأتون على رأس مؤسسة تحتوي على حقائق الدين وجوهره[69]، لكن على صعيد الإشعاع الفكري والثقافي بقيت فاس متقوقعة حول نفسها، وفية لتقاليد معينة جلبت لها الاحترام والتقدير وكذا الاستقرار الفكري.

لقد تابع السلطان الحسن الأول حركة والده لتلقيح القرويين بالعلوم الحديثة، زيادة على طبعه الكتب الإسلامية الشائعة في عصره كالفقه والحديث وغيرها، لكنه في آن واحد كان يعمل على تشجيع بعض المظاهر التي تمت إلى الطرقية بصلة، كإنشائه لقراءة مختصر خليل بعد صلاة العصر بالقرويين وردا كل يوم، بحيث كان المختصر يختم مرة في الشهر وكذلك إحيائه لقراءة حزب الشاذلي بعد كل صبح وقراءة البردة ضحى كل جمعة بالضريح الإدريسي، وقد كان يقوم بإكرام القائمين بذلك مجاهرة[70].

ب ـ إرسال بعثات طلابية إلى الخارج:

شكلت البعثات التعليمية في عهد السلطان محمد الرابع والسلطان الحسن الأول لحظة تاريخية مهمة في الاتصال بالتعليم العصري، وفي الاحتكاك بين المدنية الأوربية التي أفرزتها عوامل شتى كالنهضة الأوربية وعصر الأنوار والثورة الصناعية، والحالة الحضارية التقليدية المتوارثة بالمغرب في قرن كانت فيه البلاد مغلقة في وجه التيارات الفكرية والحضارية الخارجية، ويعيش في عزلة تامة فرضها على نفسه، تحت ضغط عدة عوامل في مقدّمتها حرصه على المحافظة على استقلاله.

وكان الهدف والمقصد من إرسال البعثات هو توفير الكفاءات الوطنية اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تبناها السلطان أو فكّر في إنجازها، ما يعكس أنّ الاستعانة بالخبراء الأجانب في الإصلاحات كانت فكرة ظرفية، فقد كان يعوّل على هذه البعثات بعد عودتها للنهوض بالمرافق الحيوية من أشغال عمومية ودفاع وغيرها، وذلك تبرزه الرغبة في تنويع المصادر الثقافية والحضارية المأخوذ عنها، وهو ما يفسّر جغرافية توزيع الطلبة الذين أوفدوا إلى أوربا، حيث وُزّعوا بين دول عديدة منها ما هو في جنوب أوربا كإيطاليا ومنها ما ينتمي إلى وسطها كألمانيا، ومنها ما هو في صميم الغرب الأوربي إما جنوبًا كإسبانيا أو شمالاً كإنجلترا.

وفي الوقت الذي كان السلطان الحسن الأول يشعر فيه بأن المدارس الأوربية وحدها قادرة على التكوين اللازم في الميدان التقني، عرفت البعثات العلمية المغربية إلى أوربا ازدهارا كبيرا في عهد هذا السلطان[71]. وهكذا لم تنقطع البعثات العلمية إلى أوربا طيلة هذا العهد، وكانت أولاها عام 1874م وتتكون من خمسة عشر طالبا، توجهوا إلى إنجلترا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا للتخصص في الهندسة[72]، وتلتها بعثة أخرى عام 1878م مكونة من خمسة وعشرين شابا توجهوا إلى جبل طارق لتعلم الفنون الحربية[73]، ثم بعثات أخرى على التوالي: 1876، 1877، 1878، 1884، 1885م، ويهمنا هنا البعثات التي تعدت في تعليمها المجال العسكري، فنذكر بعثة 1884م المتكونة من اثنين وستين طالبا، وقد وصلت هذه البعثة إلى حد تعلم صناعة استخراج الحديد والمعدن[74]، وكذلك بعثة 1885م إلى مونبوليي بفرنسا المتكونة من اثني عشر طالبا، فتعلموا التلغراف ونصب الجسور وصنع الحدادة والنجارة وكذلك صناعة الخرازة وغيرها، فضلا عن صنع بارود الديناميت، وقد مكثوا بفرنسا إلى غاية سنة 1888م.

أما البعثات العلمية الخالصة فهي قليلة، نذكر منها بعثة 1873م في العلوم الرياضية، وكان من المتخرجين منها في فرنسا الظاهر بن الحاج الأودي صاحب خريطة جغرافية الأرض[75]، ثم بعثة عبد السلام العلمي[76] الذي توجه بمفرده إلى القاهرة لدراسة الطب عام 1874م[77]، وكذلك البعثة الطبية الثانية التي توجهت إلى المستشفى الإسباني بطنجة وهي تتكون من ستة طلبة، تابعوا تمارين في ميدان الفحص والتضميد والتشريح، وقد تم تعيين ثلاثة منهم بعد التخرج في الجيش وذلك في طنجة ومراكش.

وقد كانت هناك بعثات علمية نحو المشرق خاصة مصر وذلك أيام الخديوي إسماعيل، ويذكر أن البعثات التي توجهت نحو المشرق كانت نتائجها أحسن من البعثات التي توجهت إلى أوربا، وذلك بسبب الرأي المتناقض للبعثات الأوربية، فمنهم من يعتبرهم مثقفين يجب الاعتماد عليهم لتطوير البلاد، ومنهم من يرى أن مشبعون بالثقافة الغربية لا يجب الوثوق بهم. ومن بين طلاب البعثات نحو مصر نجد عبد السلام العلمي الذي ذكر في ديباجة مؤلفه «البدر المنير» أنه نقل العلم من الاسبطالية الكبرى بمصر[78].

ج ـ إنشاء المكتبات والمطابع:

يمكن تقسيم المكتبات إلى أنواع عديدة، فهناك المكتبات العامة كمكتبة القرويين ومكتبة دار المخزن، وأيضا مكتبات الزوايا والمساجد فضلا عن المكتبات الخاصة[79]. وتأتي مكتبة القرويين في مقدمتها، وهي تحتل جزءا من بناية مسجد الجامعة، ويقوم بإدارتها ناظر يساعده مكلف[80]، وتذكر المصادر أن المكتبة كانت تحتوي على حوالي 2000 كتاب[81]، منها ألف وستمائة مخطوط، وتتفق المصادر نفسها على أن عدد الكتب تضاءل كثيرا لأسباب منها الإعارة التي كثيرا ما كان يترتب عنها فقدان الكتب، إلى جانب عدم دخول كتب جديدة كان المؤلفون يزودون بها المكتبة، كما أن كتب العلماء المتوفرة أصبح ورثتهم يهبونها لدار المخزن.

وكانت مكتبة دار المخزن التي أنشأها السلطان عبد الرحمان بن هشام تكبر مكتبة القرويين، وهي تقع داخل القصر السلطاني مقابلة لقبة النصر، وقد اعتنى الحسن الأول بها، فكلف عبد الواحد بن المواز بإدارتها وخصص لها نساخين لبعض مخطوطاتها بمسجد الرصيف، وكانت كتبها في تزايد بفضل تزويد المكتبات الخاصة لها.

ومن المكتبات الخاصة ذات الأهمية نذكر مكتبة مولاي إدريس بن الهادي، وهي أهم مكتبة في فاس، وكذلك مكتبة الفاسيين ومكتبة سيدي أحمد التجاني ومكتبة عائلة

الكتانيين[82]. وهناك مكتبات أخرى لا تقل أهمية في وزان كالمكتبة الكبرى لزاوية مولاي الطيب ومكتبة الجامع الكبير، وبرباط "قيس" نجد أيضا مكتبة زاوية التجانيين، وكانت تحتوي على عدد لا بأس به من المؤلفات التي تتناول الطريقة التجانية[83]. وكان بيع الكتب قليلا بالرغم من وجود الجامعة، وكان يجري في مكتبة القرويين يوم الجمعة، ويتم البيع بالمزايدة بعد الصلاة، كما كان بيع المخطوطات بالمزايدة أيضا شائع وذلك في أماكن عديدة من المغرب، أما مكتبات البيع الخاصة فلم تكن تتجاوز العشر في فاس، والكتب المتوفرة إما مطبوعة في فاس وإما في القاهرة.

وكان نقل الكتب بخط اليد أو النسخ شائعا لدى المغاربة الذين لم يعرفوا فن الطباعة إلا في عهد السلطان محمد بعد إحداث مطبعة حجرية بفاس[84]، وهي «المطبعة السعيدة» أو «المطبعة المحمدية»، وأصبحت تعرف في عهد الحسن الأول بـ «المطبعة الفاسية»[85]، واقترن اسمها بالطيب الأزرق ابتداء من عام 1289هـ/1872م، هذا فيما تذكر المصادر أن الطيب الأزرق وأخاه العربي قد أحدث كل منهما مطبعة، الأولى في «سبيتريين» والثانية بزنقة «جزا برقوقة»[86].

وكانت هذه المطابع ككل في حالة تشغيل منذ مطلع عهد السلطان الحسن الأول، ومن الكتب التي تم طبعها بها كتاب «شرح الشيخ مرتضى على الأحياء» في مطابع الأخوين الأزرق، وتلقى السلطان نحو 200 نسخة سلم نصفها إلى مكتبة القرويين. وكانت المطبعة الفاسية خلال هذا العهد بسيطة في جهازها التوظيفي، كما لم يكن الخطاط والمصحح والناشر قارين، ولهذا تنوعت خطوط المطبوعات[87].

كما كانت الكتب المطبوعة على العموم إما كتبا تقليدية موجهة إلى القرويين، وإما كتبا تمجيدية تخدم سياسة السلطان الدينية، ومن الكتب المطبوعة القرآن الكريم سنة 1879م، وكتاب «الإحياء» للغزالي سنة 1887م، وكتب سير، هدفها دعم سلطة بعض عائلات «الخاصة»، وهكذا لم تخرج الكتب المطبوعة عن نطاق الثقافة التقليدية وتدعيم سلطة النخبة الحاكمة[88].

وعرفت طنجة بدورها الطباعة الحجرية منذ عام 1880م لغرض طبع بعض الصحف باللغات الأوربية، ثم عام 1889م لطبع صحيفة باللغة العربية، لكن المحاولتين باءتا بالفشل، وبصدد ذكرنا للصحافة يمكن القول بأن ظهورها في المغرب يعود إلى العشرينات من القرن 19م وبالتحديد في سبتة، أما ظهورها في طنجة فيرجع لعام 1870م[89].

رابعا-تقييم مدى نجاح وفشل التجربة الإصلاحية في الميدان التعليمي:

إن المدارس المحدثة خلال القرن التاسع عشر بالمغرب الخاصة بالعرب المسلمين جاءت في إطار الحركات الإصلاحية التي عرفها العالم الإسلامي وخاصة دول المغارب، لكنها لم تكن شاملة ولا جذرية، وكادت تقتصر على الناحية العسكرية دون مساسها بأنظمة الحكم ومؤسساته، ولم توفّق إلى إنقاذ العالم الإسلامي من التبعية، لتقف في وجه السياسة التوسعية للدول الأوربية الاستعمارية، لكون هذه المحاولات الإصلاحية كانت موجّهة نحو المظاهر أكثر منها نحو الانفتاح على العالم المعاصر. وكان التعليم بهذا الشكل يضمن استمرارية الدولة، لذلك لم يكن الحكّام بحاجة ماسة إلى بديل عنه. ويتضح ذلك في كونهم لم يعملوا على عصرنته كله بما في ذلك المؤسسات العريقة في إطار تحديث وعصرنة شاملة للاقتصاد والمجتمع، بل اكتفوا بإحداث مؤسسات هي نسخة من مثيلاتها الأجنبية ركبت على الجسد الاجتماعي فلم تندمج فيه، ولم تكد تتفاعل معه وتغيره، مما نتج عنه إغلاقها، حيث توقفت مدرسة المهندسين بفاس سنة 1879م ومدرسة الألسن بطنجة.

وهكذا فإن نتائج البعثات التعليمية لم تكن بارزة ومؤثرة في بناء المغرب الحديث، إذ لم يستفد منها بسبب معارضة النخبة التقليدية لهذه النخبة الجديدة، وتضارب مصالح الأوربيين، وغياب تنظيم الوظيفة العمومية، إلى جانب ضعف الوسائل المادية والتقنية، وغياب البيئة الحاضنة لهذه الفئة ومن تم عدم الاستفادة منها. فقد "كانت هذه الجهود في مجموعها ذات أهمية، ولكنّ عددًا كبيراً من الخريجين لم تسند إليهم مسؤولية عامة في نطاق تخصصهم، فظل التخطيط والتوجيه والرواتب المغرية وقفًا على العسكريين الأوربيين، حتى لا نكاد نجد إلا أفرادًا قلائل برزوا من الخريجين على الصعيد الوطني أو في حسم معركة أو سد نقص تركه الأوربيون وأسوأ من ذلك أنّ الوظيفة العمومية، لم تكن منظمة... ولم تكن هناك تنظيمات توحّد المهندسين والتقنيين الوطنيين، فحالما يعودون الى أرض الوطن يتوزعون بين المدن ويتركون وشأنهم مع الأيام، حتى يذيبهم اليأس في مهنة أو حرفة بعيدة عن تخصصهم"[90].

لعل المتتبع لثمار البعثات العلمية المشار إليها آنفا يصل إلى أنها كانت ضئيلة المردود لأسباب عديدة، منها موقف مختلف الفئات من هذه البعثات بدءا من السلطان نفسه الذي كان خوفه الشديد من الأوربيين وكثرة احتياطاته منهم جعلته لا يثق بأغلب هؤلاء المتعلمين في أوربا[91]، بحجة تأثرهم بالحياة الأوربية، فكان لا يوظف منهم إلا من اختبر وطنيته[92]، ويذكر ابن عبد السلام أنه قد ضاع وقت كبير في هذا الاختيار. أما حاشية السلطان ووزراؤه فلم

يكونوا ينظرون بعين الارتياح إلى أفراد البعثات، وقد وصلوا إلى حد تكفير بعضهم لمجرد نصح السلطان بالاستعداد لمواجهة التدخل الأوربي[93].

ويمكن أن نجد تفسيرا لموقف هؤلاء في خوفهم أن ينال الاستعداد والإصلاح من مكانتهم ونفوذهم ومصالحهم، وكذلك الشأن بالنسبة لموقف القواد الغارقين في البداوة والجهل[94]، ولم يشذ عن هذا الموقف حتى الفقهاء الذين كانوا ينظرون إلى العائدين من أوربا نظرة البغض ويرون فيهم أعداء للدين، كما كانوا «يعتبرون لباس وسلوك وعلوم الأوربيين ومن يأخذ عنهم أو يقلدهم بدعا وضلالات يجب محاربتها، لأنها تقع في نظرهم على مستوى واحد من البدع والضلالات التي يأتيها الطرقيون والمشعوذون»[95].

ولعل هذه المواقف كافية للدلالة على أنه لم يقع إعداد رسمي لتقبل حركة البعثات ولا إعداد شعبي أيضا، كما لم تكن هذه المحاولات مرفوقة بأي تجديد في الفكر والثقافة، فكانت بذلك تفتقر إلى المناخ الفكري الضروري لغرس جذورها في المجتمع وضمان نموها وتطورها على حد تعبير الجابري[96].

ومهما كانت العوامل التي أدت إلى إفشال هذه البعثات والجهود الإصلاحية، فلا يمكن نكران بعض النتائج الإيجابية، إذ سجل انبعاث في صفوف بعض العلماء من خلال تأثرهم بمعطيات المعارف الجديدة، فكتب البعض ضد الامتيازات الأجنبية كالعربي المشرفي، والمأمون بن عمر الكتاني، وعلال بن عبد الله الفاسي، وجعفر ابن إدريس الكتاني، ومحمد ابن إبراهيم السباعي، والمهدي بن محمد الوزاني، وكتب الآخر لفائدة تنظيم الجيش أو الإدارة، كما دعا البعض الآخر أيضا إلى الجهاد وساهم الأدباء في إذكاء مسيرة الانبعاث. وفي ميدان دراسة الرياضيات والفلك برزت تصنيفات مقتبسة من النظريات الحديثة، فضلا عن ظهور تجارب في الترجمة إلى العربية وإدخال الطباعة.

من غير المناسب إرجاع أسباب الفشل إلى فئة مجتمعية أو نخبة فكرية أو مخزنية، ذلك أن البعثات التعليمية افتقدت للمقدمات المؤسسة للفعل التحديثي، فلم يكن المغرب ـ سلطة ومجتمعا ـ يتوافر على أدنى الشروط الذاتية لإنجاز هذه المهمة التاريخية، لم تكن أزمة المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عارضة ومؤقتة، بل كانت بنيوية ومعقدة، ومما زاد في تعقيدها الدور الأوربي الذي لم يكن يروم من هذه البعثات إلا إلحاقها بخدمة مؤسساته العسكرية بالمغرب وتنمية المشروع الاستعماري الأجنبي.

لم يذكر ابن زيدان[97] ومن قبله الأعرج السليماني[98] هؤلاء الذين حرموا البلاد والعباد أسباب الترقي والتمدن، فغابت عنا معلومات كانت ستمكننا من تحديد دقيق لعناصر الخلل الإداري المسؤول عن أحد جوانب الأزمة المغربية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وقد رأت بعض المصادر التاريخية في المخزن ومؤسسة السلطان حلقة تحديثية متقدمة، ووصفت موضوع البعثات التعليمية في عهد الحسن الأول بكونه ناجحا ومفيدا، ولم يحل دون امتداده واستمراره سوى وفاة السلطان وانتقال الحكم إلى الحاجب «باحماد» الذي مارس الوصاية على السلطان عبد العزيز، «وكان لا يهمه سوى السيطرة والاستبداد في الحكم... وأما حال البعثات التعليمية التي أرسلها السلطان الحسن إلى أوربا وأتوا حاملين للعلوم العصرية المفيدة للمغرب، فقد تركوا مهملين لا يلتفت إليهم ولا يسمع لقولهم ولا لأفكارهم»[99].

ويمكن القول أن المقدمات التي أطرت موضوع البعثات التعليمية المغربية السياسية والمجتمعية حملت في أحشائها بوادر الإخفاق، فانطلقت معلولة ومطوقة بعناصر الكبح التي انتصرت أهدافها العامة لاختيارات بعث الحياة في جهاز إداري عتيق، في حين كان الإقلاع الحضاري يفرض على الدولة المخزنية دفع المجتمع إلى المشاركة طوعا أو كرها وبفاعلية في إنجاز الأدوار الكبرى المنتظرة، وهو ما لم يكن موجودا. وهكذا نورد بعضا من المسائل المهمة في هذا الشأن والتي كان لها نصيب في فشل الإصلاح التعليمي بمغرب القرن التاسع عشر خلال عهد السلطان الحسن الأول كما يلي:

أ ـ انفراد المخزن بتعيين أفراد البعثات التعليمية:

لم يكن موضوع البعثات التعليمية منتوجا مجتمعيا يضمن قيمتي الاستمرار والفاعلية على مستوى الزمن والمجال، ومن غير اللائق ربط الإخفاق أو النجاح بسياسة هذا السلطان أو ذاك، فذلك يمنعنا من رؤية الأسباب العميقة الكامنة في أدوات الاشتغال الإداري والسياسي لمؤسسات المخزن ونمط النظام الاجتماعي والاقتصادي، ودرجة تفاعله مع قيمه الفكرية والدينية والرمزية.

كما نجد حضورا قويا للمخزن في عملية إيفاد البعثات التعليمية، وتقديمه لذلك بإجراء امتحانات قبلية لاستكشاف العناصر القابلة للتعلم، فبقي المخزن مهيمنا على مخارج الإصلاح وآلياته، نافيا بذلك أي دور محتمل لأي قبيلة أو زاوية أو أسرة في رسم معالم الرحلة الدراسية في الخارج، وربما يفسر ذلك غياب العمق المجتمعي لهذه الخطة الإصلاحية. يضاف إلى

ذلك أن هذه البعثات التعليمية فقدت العمق التربوي والمؤسساتي الذي يضمن لها عوامل الاستمرار والتطور، فلم يكن ثمة مدرسة وطنية ذات برامج تعليمية واضحة تمكن من اكتشاف عناصر النباهة والذكاء، وكانت اختيارات المخزن بفعل ذلك غير واضحة ومضطربة، ذلك أن عملية استبدال المتعلمين سمة لازمت هذه البعثات ودلت على أزمة الاختيارات، بل على تأخر المنظومة التربوية وعدم قدرتها على مسايرة الرغبة في الانفتاح على التقانة الغربية.

وقد جاءت الإصلاحات المخزنية عمومًا والتعليمية خصوصًا تحت الطلب الأجنبي ومفروضةً قسرًا من الخارج، بهدف فتح المجتمع أمام الأوربيين وحماية مصالح الرعايا الأجانب، ولم تأتي من منطلق إرادة داخلية، ممّا جعل عبد الرحمن المودن يذهب إلى القول بأن: «الإصلاح لم يكن إصلاحًا وإنّما كان سلسلة من المناورات الامبريالية، وأنّ الإصلاح لم يكن سوى وسيلة لزعزعة دولتنا ومجتمعنا واقتصادنا، ولم يكن في أحسن الأحوال سوى إغراء لتفتح أسواق المعمور أمام الرأسمال الأوربي، وكان في أحسن الأحوال دفعًا مقصودًا بالمجتمعات غير المتصنعة إلى هوّة (عدم) التوازن، وتلك جريمة ما كان ليستفيد منها إلا الذي ارتكبها»[100].

وعلى الرغم من الحضور الأجنبي في عملية إيفاد هذه البعثات إلى دول أوربا، فقد كانت مؤسسة السلطان المهندس المحوري للفكرة، ويأتي إقحام الممثلين الأجانب في المسألة للتوظيف الدبلوماسي واستغلال التناقضات التي نشأت بين الدول الأوربية المتنافسة على المغرب خصوصا فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا.

ب ـ مسألة التمويل والنفقات:

مثلت مسألة تمويل البعثات التعليمية المغربية في الخارج كابحا يمكن من خلاله التقاط مقدمات الفشل التنموي الذي رام المخزن تحقيقه من وراء هذه الآلية التحديثية، وتطلب إيفاد البعثات التعليمية إلى الخارج مبالغ مالية هائلة، في زمن اشتد فيه الضغط الأجنبي على المخزن الذي أرغمه على دفع تعويضات المعارك السابقة والأضرار التي ألحقها الرعايا المغاربة في حق الأجانب المقيمين في أرضه، وقد يكون في ذلك وسيلة قصدت القوى الإمبريالية من خلالها تجريد المغرب من أي إمكانات نهوض محتملة بتجفيف المنابع المادية للمقدمات الإصلاحية.

كان المخزن الجهة الوحيدة التي تكفلت بعملية إيفاد البعثات التعليمية إلى أوربا وتمويلها، وقد ساهم ذلك في إرهاق خزينته الفقيرة، وكان من الممكن تحقيق نجاح نسبي في المسألة لو وجدت فئات مجتمعية أو أسر أو مقاطعات تنافس الإدارة المركزية في تحمل الأعباء واستثمار

النتائج المرجوة، لكن طبيعة البنى السياسية ونمط العلاقة بين الدولة والمجتمع حدا من هذه الإمكانية، الأمر الذي عقد قضية تمويل احتاجت إلى إمكانات لم تكن متوافرة.

مثل المخزن الحسني العنصر الأساس والوحيد في تمويل هذه البعثات، فأرهق نفسه وألغى بعمله وبرؤيته هذه أي دور محتمل لفئات أخرى في اقتسام أرق هذا الهدف التحديثي، وما يتطلبه من إمكانات مادية وعلمية وتقنية ومجتمعية. كان المخزن يتأخر في صرف مستحقات المتعلمين خصوصا في أثناء طول إقامتهم في دول أوربا، فقد طالب «نائب الفرنصيص» في عام 1297هـ/1880م محمد بركاش بـ «مشاهرة المتعلمين الذين بباريز عن تسعة أشهر وقدرها خمس عشرة مائة ريال وأربعة وستون ريالا»[101].

تتعدد المراسلات المخزنية في شأن التمويل، ونقرأ من ثناياها ملامح أزمة مالية أرهقت كاهل مالية الدولة، فكان التأخر في دفع المستلزمات المادية من الثوابت التي رافقت هذه العملية، ولا شك في أن أصداءها كانت تصل إلى المتعلمين المغاربة في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وغيرها من البلدان، الأمر الذي كان يؤثر في توازنهم النفسي وعطائهم العلمي.

لم تكن إذن عملية التمويل سلسة ومرنة، بل حملت صفات أداء الإدارة البيروقراطية المخزنية التي أضافت إلى مشكلات الانتقاء والاختيار عقدة التمويل وصرف المستحقات، وتجلت أهمية المسألة في تأثر المتعلمين بهذه الأجواء، وهو ما سجله محمد بن الكعاب الشركي في أثناء إقامته ببلجيكا، وتعددت في شأنه المراسلات المخزنية.

ج - إشكالية اندماج أفراد البعثات التعليمية بعد العودة:

يجمل ابن زيدان حكمه على مآل البعثات التعليمية في عهد الحسن الأول متحسرا بقوله: «... فإنه - الحسن الأول - لما نظر إلى الأمم الراقية وما أفادها العلم الرياضي والطبيعي من القوة والسلطان والشفوف على الأقران في معترك الحياة، أراد أن يزج ببلاده في ذلك الميدان الواسع، فعضد إرسالية الشبان المتخرجين من مدرسة والده وتوجهوا العواصم أوربا لتتميم دروسهم، وملئوا بكل نافع حقائبهم، فعين لكل فريق رجلا من أهل الدين والعلم لمرافقتهم وصيانتهم وأجرى عليهم النفقات الكافية، ولما زاولوا دروسهم وملئوا بكل علم نافع حقائبهم يمموا بلادهم ليبثوا فيها ما ينفع مستقبلهم، فلم يعدموا معاكسا وقف في سبيلهم وحرم البلاد والعباد ما كان يرجى من فوائد معارفهم بفتح المدارس وسلوك هذا السبيل كما سلكه أهل اليابان لذلك العهد الذين رافقوهم في دروسهم، فكانت النتيجة أن تقدم اليابانيون وتأخرنا، ولله في خلقه شؤون»[102].

لقد تحدث صاحب «الاتحاف» عن المعاكسين لمشروع البعثات التعليمية المغربية نحو الخارج، والمؤكد أنه أشار إلى رجال المخزن الذين كانوا يبذلون الجهد لثبات المؤسسات واستمرار المصالح، ويعارضون رؤى التغيير والإصلاح التي قد تعصف بامتيازاتهم ومصالحهم المتوارثة. كما أشار في سياق حديثه عن دار السلاح في فاس إلى موضوع إدماج بعض أفراد البعثات التعليمية الموفدة إلى أوربا ضمن أطرها، «وكان ابتداء العمل في بنائها سنة 1305هـ، وانتهاؤه سنة 1308هـ»[103]. وبعد التفصيل في المراسلات التي وجهها الحسن الأول إلى الممثلين الدبلوماسيين الإيطاليين، ختم صاحب "الاتحاف" ذلك بالقول: "وقد استخدم بهذه الدار طلبة البعثة المتخرجة من مدارس فرنسا وبلجيكا السابق الكلام عليهم قريبا، وكان رئيسها الكولونيل الإيطالي بريكليف وكذا السيد محمد الصغير والسيد المختار الرغاي والسيد محمد بن الكعاب والسيد إدريس الفاسي والسيد الطاهر بن الحاج الأودي، وعدد جميع العملة الذين كانوا بها ثلاثمائة عامل من فاس ومكناس ومراكش والرباط وسلوان وغير ذلك...»[104].

يمكن اعتبار دار السلاح المؤسسة الإنتاجية الوحيدة التي نجحت في إدماج أكبر عدد من المتعلمين الذين درسوا في الخارج، فقد حاول الحسن الأول «تجهيز المغرب بما يساعده على صنع السلاح وإصلاح العدد الحربية داخل المغرب... حيث أسند هذه المأمورية في عام 1306هـ/1888م إلى جماعة من الضباط الإيطاليين»[105].

أبان بعض المتعلمين المغاربة عن نبوغ ومعرفة دقيقين بالعلوم الحديثة في أوربا، لكنهم «بقوا مجرد مساعدين للأطر الأوربية العاملة بالمغرب»[106]، كما أن عددا من الخريجين لم تسند إليهم مسؤوليات محددة في نطاق تخصصهم، فكانوا يشتغلون أحيانا بقطاعات لا علاقة لها بما تلقوه من تعليم.

يضاف إلى ذلك غياب البيئة الحاضنة للطلبة الذين استفادوا من الإصلاح التعليمي خلال القرن التاسع عشر لتفجير طاقتهم، وذلك من خلال تهييئ شروط الأرضية المناسبة التي يمكن الاستناد إليها، وهذا بالضبط ما كان يفتقر إليه المجتمع المغربي وقت إرسال البعثات التعليمية وعودة أفرادها، حيث لم يجدوا بنية تعليمية تتيح لهم توظيف ما حصلوا عليه من معارف جديدة، إذ لم تكن آنذاك مدارس كان بالإمكان أن يتولّوا فيها مهام التدريس لتعليم اللغات الأجنبية التي لاشك أنّ بعض الخرّيجين كانوا يتقنونها، كما تم تشغيلهم في مهام بعيدة عن تخصصهم، وتعرضوا للإهمال خصوصًا بعد وفاة السلطان الحسن الأول.

وبالتالي لا يمكن أن نعدم وجود كفاءات مغربية متميزة رافقت إرسال البعثات التعليمية إلى دول أوربا الغربية، لكن أفرادها تركوا مهملين لا يلتفت إليهم ولا يسمع لقولهم ولا لأفكارهم، إنها أزمة بنيوية تكشف عن الثابت في المؤسسات السياسية والإدارية التي لم يكن في قدرتها التقاط عناصر النجاح وتوظيف آلية البعثات التعليمية لإنجاح مسيرة الإصلاح.

د ـ موقف بعض النخب الفكرية:

تحفظت بعض النخب الفكرية على نتائج هذه البعثات نظرا إلى بعض نتائجها المتمثلة في ما ذكره الناصري: «من أهم ما يعتنى به في شأنهم أن لا يتخلقوا بأخلاق العجم ولا يسلكوا سبيلهم في اصطلاحاتهم ومحاوراتهم وكلامهم وسلامهم، وغير ذلك، فقد عمت المصيبة في عسكر المسلمين بالتخلق بخلق العجم، فيريدون تعلم الحرب ليحفظوا الدين فيضيعون الدين في نفس ذلك التعلم، فلا تمضي على أولاد المسلمين سنتان أو ثلاث حتى يصيروا عجما متخلقين بأخلاقهم متأدبين بآدابهم، حتى أنهم تركوا السلام المشروع في القرآن وبدلوه بوضع اليد خلف الأذن»[107].

كما أورد محمد السايح انطباعه الذاتي في شأن تجربة البعثات التعليمية في عهد الحسن الأول قائلا: «ولما كانت أيام المولى الحسن الأول الذي درس الحالة من كثب واهتم بنشر المدنية الجديدة، أراد أن يرجع بالمغرب إلى مركزه ويرفعه إلى مستواه، فقام بوسائل مهمة، منها بعثة البعثات العلمية إلى الأقطار الأوربية وكان ذلك في العهد الذي أوفدت فيه اليابان البعثات أيضا، ولكن لم يتم له في ذلك أمر ولم تعقبه نتيجة مفيدة، لأن الشعب المغربي إذ ذاك لم يكن يدرك ما كان يدركه سلطانه، وما كان الناس يبعثون أولادهم لأوربا عن رغبة، ولما مات المولى الحسن وخلفه ابنه المولى عبد العزيز على العرش قام بتدبير الملك حاجبه باحماد وذلك لصغر الملك، وهذا الحاجب سياسي محنك، ولكن في خصوص سياسة داخلية البلاد التي درسها من قديم على عتبة القصر، أما المدنية الجديدة والتطور العصري فلم يكن نضج في فكره، ولما ورد عليه بعض المتعلمين من تلك البعثات وقد أتموا دراستهم، لم يجعل لهم قيمة ولم يقدر لهم قدرا وألقاهم في زوايا الإهمال فضاعت معارفهم وخسرت صفقة المغرب، وقد عرفت كثيرا منهم يستعين على معاشه ببعض الحرف ولله الأمر من قبل ومن بعد»[108].

تفصح الشهادة عن إهمال الحاجب المستبد أفراد البعثات التعليمية الذين عادوا إلى المغرب للانخراط في مشروع تحديثي فاشل، ولم يكن منتظرا من باحماد القيام بذلك لأن

اهتمامه الأساس انصرف إلى ضبط الداخل ودعم البيروقراطية المخزنية من أتباعه وحاشيته ومناصريه، وسيطر هاجس ضبط الأمن على مشروعه، واستعان في تحقيق ذلك بعصبيته من الجيش المخزني في مكناس. ولم يكن بناء عليه في حاجة إلى كفاءات سكيرج ومحمد النجار ومحمد بن الكعاب الشركي والعيدوني والحسين الزعري وغيرهم، بسبب عدم نضج فكره وقلة إدراكه أهمية المدنية الجديدة والتطور العصري كما قال محمد السايح.

يضاف إلى ذلك وجود طبقة محافظة تقليدية معادية للانفتاح على أوربا ورافضة لاستلهام حداثته لتحديث المغرب، وبالتالي معارضتها للإصلاح التعليمي بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، ويمثلها عدد كبير من العلماء حفاظاً على الأوضاع القائمة، وخوفًا من كل جديد مستحدث، وعبّر عن ذلك جمال حيمر عند حديثه عن أسباب فشل البعثات التعليمية في عهد المولى الحسن الأول بقوله: "لقد ظل أغلب العلماء متمسكين بمواقفهم المحافظة، ومناهضين لأي مبادرة تحديثية منبعثة من آفاق غريبة، وكانوا يرون في عادات الأوربيين ومن يأخذ عنهم أو يشتبه بهم بدعًا ينبغي محاربتها، وكان من الطبيعي أن لا ينظر العلماء بعين الارتياح إلى مجموعة الشبان المغاربة باعتبارهم درسوا في ديار الأجنبي، وعادوا حاملين لأفكار جديدة وعلوم دخيلة"[(109)].

وامتدت المعارضة لتشمل حتى رجال المخزن من وزراء وقوّاد وكتّاب، وخلفية موقفهم ترجع لكونهم شبه أميين أو ذوي مستوى ثقافي محدود، وبالتالي تم الحكم على طلبة البعثات على أساس الهوية لا على أساس ما اكتسبوه من علوم من خلال التركيز على مظهرهم لا علمهم وفق الثقافة السائدة بكونهم مجرد «شباب يشربون الدخان ويتزيون بزي النصارى، فرّطوا في دينهم فكيف يعوّل عليهم في الجهاد ورموهم بالإلحاد"[(110)]، فقد قال أحد الوزراء للسلطان الحسن الأول: «إنّ أعضاء البعثات بعدما أقاموا بأوربا سنين عادوا منها جهّالاً متنصّرين، وهكذا حكموا على هاته المبادرة الرائدة بالفشل"[(111)].

خاتمة:

أظهرت هزيمة إيسلي واندحار الجيش المغربي في موقعة تطوان أن نظام المخزن كان يعاني من شروخ كانت تهدد سيادة البلاد ووحدتها وخاصة على المستوى العسكري. فإذا لم تدم المواجهة مع الفرنسيين أكثر من ساعة في إيسلي، فقد استطاع الإسبان أن يحتلوا تطوان دون مقاومة تذكر، مما يدل في حد ذاته على أهمية الإصلاح الذي كان على المغاربة أن يشرعوا فيه. وهكذا فإن الإصلاح في المغرب لم يكن يمثل مجرد محاكاة تولدت عن طريق الصدفة، بل

كان نتيجة واقع محدد فرضته هزيمة إيسلي وظروف سياسية صعبة وضغوط استعمارية أبرزت ـ مجتمعة ـ هشاشة بنيات البلاد الاجتماعية والاقتصادية وقصورها، فدفعت بها إلى التجديد.

لعل أبرز ما يمكن تسجيله في ظروف المغرب الداخلية لفترة ما قبل حكم الحسن الأول هي الاستجابة أو رد الفعل المترتب عن الخطر الخارجي والتحدي الأوربي، فقد كانت محاولات الإصلاح والتجديد والتحديث ـ التي شرع فيها نظير الواقع في الدولة العثمانية ومصر وتونس ـ تشكل القاعدة لما قام به الحسن الأول في هذا الميدان. وإذا جاز لنا أن نقول مسبقا بأن هذه المحاولات فشلت مع تزايد حدة التنافس الذي آل إلى الحماية سنة 1912م، فإن المهم أن نقف على تطور الإصلاحات لاستخلاص العلة الكامنة وراء فشلها.

إن موضوع الإصلاح شائك جدا ويحمل التناقضات العديدة خاصة في العالم الإسلامي الذي يملك من المبررات والمقومات ما يفوق به الكثير من الأمم، ولعل أبرز صعوبة واجهها الإصلاح في العالم الإسلامي تكمن في طبيعة التحدي والاستجابة التي تغلبت عليها العاطفة، وسيطر عليها ركام الأجيال الأخيرة أي منذ سقوط الحضارة الإسلامية، وهكذا فاليقظة الإسلامية التي بدأت في القرن الثامن عشر سرعان ما واجهت عقبات أقوى منها وأقوى مما واجهته غيرها من الدول كاليابان مثلا، وتعود الأسباب لما تملكه الشعوب الإسلامية من مقومات يخشى الأوربيون من استفاقتها وإحيائها، وفي هذا الإطار يأتي الخطأ المنهجي في الإصلاح الإسلامي المعتمد في نهضته على ما يقدمه له خصمه من مساعدة. كما أن الإصلاح لم يكن ظاهرة خاصة بالمغرب بل يندرج ضمن مجموع إصلاحات أنجزت في ربوع العالم العربي والإسلامي، بحيث يمكن القول إن أي منطقة من هذا العالم لم تبقى على هامش هذه الحركة الإصلاحية، فبعض الدول تبنت على المستوى السياسي والإيديولوجي السلفية وأخرى اختارت نهج التحديث، وعليه يمكن التأكيد بصفة عامة أن الإصلاح مثل نوعا من اليقظة الشاملة للأمة الإسلامية تجلت حسب الخصوصيات المحلية والجهوية لكل منطقة.

وأخطر ما في إصلاحات القرن التاسع عشر هو نصيب العنصر الأوربي فيها سواء من حيث التحدي المولد للشعور بضرورة الإصلاح، أو الاقتراحات الأوربية على سلاطين العالم الإسلامي الغيورين على بعثه. ففي هذه الدعوات نشأت التناقضات حول كيفية الإصلاح، وماهيته، وحدوده وطرقه، ونموذجه، وفي ظل هذه التساؤلات والنداءات ضاع الإصلاح والإصلاحات، واستغل الغرب الفرصة للانقضاض على العالم الإسلامي ماديا وفكريا محدثا الهوة بين رواد الإصلاح ومفوتا عليهم فرصة كل تقارب وتحاور وتفاهم.

لقد هم مشروع إصلاح التعليم الذي نهجه السلطان الحسن الأول طريقتين الغاية منهما الرفع من جودة التعليم، فكانت الأولى اعتماد مضمون سليم وتحديد العلوم التي يجب الاعتناء بها والعمل على إشعاعها، فقد رأى السلطان توسيع دائرة التعليم وعدم الاكتفاء بالعلوم التقليدية فقط سواء منها التي لها علاقة بالإطار الديني أو الأدبي، وتوسيع دائرة الاهتمام المعرفي بالعلوم العصرية كالفلك والرياضيات والهندسة... هذا من جهة، أما من جهة ثانية فقد تم العمل على تطوير سبل إيصال هذه المعارف وإحداث طرق تعليمية تربوية كفيلة بتحقيق الغاية المنشودة منها، كما أمر كل المدرسين باتباع الطرق السليمة في شرح المعلومة ومحاولة ابتعادهم عن كل التعقيدات التي تهم الفهم والشرح حتى تكون في متناول المتعلم.

إن البحث في أسباب فشل الإصلاحات له ما يبرره، ذلك أن نظرة إلى العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من شأنها أن تبرز تلك الصيحات الداعية للإصلاح هنا وهناك، من المغرب إلى الهند مرورا بتونس ومصر والدولة العثمانية وإيران وغيرها. وقد صدرت هذه الصيحات من أصحابها بعد إدراكهم لواقع شعوبهم ولما يحدق بهم من أخطار وفي تلك الظروف التاريخية بالذات، ثم إننا نجد محاولات مماثلة في بلدان كاليابان مثلا، لكن ما يزيدنا إلحاحا في استنباط علة الفشل في العالم الإسلامي، هو أن اليابان استطاعت فرض وجودها مع مطلع القرن العشرين، فيما آلت حركة التجديد في العالم الإسلامي إلى طريق مسدود، فكان الاستعمار هنا وكانت الحماية والانتداب هناك، وغيرها من أشكال الهيمنة الأوربية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها.

ختاما فقد أدركت النخب الإصلاحية في المغرب في الفترة الممتدة من معركة إيسلي حتى سنة 1912م عمق الأزمة وخلل الإدارة وثقوب المجتمع المتناثرة، إلا أنها عالجت المسألة من زاوية التنبيه ولفت السلطان ورجال المخزن لعواقب الأمور وخطورة المآل، ولم تتوافر لدينا نخبة أو فئة أو طبقة واعية بانتمائها تمتلك القدرة المادية والمعنوية على الدفع بالمجتمع والدولة إلى الانخراط في إنتاج الفاعلية التنموية، ولا شك كذلك أن غياب مدرسة وطنية واضحة المعالم والمقاصد حجم من القدرة على صوغ مشروع المغالبة الحضارية، وأفقد موضوع البعثات التعليمية الاتجاه السليم نحو النجاعة المطلوبة.

ومع ذلك يعد إرسال البعثات التعليمية المغربية في عهد السلطان الحسن الأول خطوة تربوية وتعليمية غير مسبوقة في العالم العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فهي دلت على جرأة في الانفتاح على دائرة التعليم الغربي، على الرغم من عدم نضج المقدمات السياسية والإدارية والمجتمعية والذهنية.

قائمة المراجع

- إبراهيم بوطالب، **استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح في القرن التاسع عشر**، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.
- إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الثالث، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000.
- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الجزئين 8 ـ 9، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956.
- الطيب بياض، **مغرب ما قبل الاستعمار: لماذا فشل الإصلاح**، مجلة زمان، العدد 18، الرباط، 2015.
- امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- جمال حيمر، **البعثات التعليمية في عهد السلطان مولاي الحسن**، منشورات الزمن، مطبعة بن ازناسن، سلا، 2015.
- حسن محمد جوهر، صلاح العرب عبد الجواد، **المغرب**، دار المعارف، مصر، 1964.
- روم لاندرو، **أزمة المغرب الأقصى**، ترجمة عبد العزيز الأهواني، الجزء الأول، القاهرة، 1961.
- سعيد بنسعيد العلوي، **الإسلام والديموقراطية**، سلسلة المعرفة للجميع رقم 26، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.
- عبد الرحمان ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، الجزئين 2 ـ 3، المطبعة الوطنية، الرباط، 1930.
- عبد الرحمان ابن زيدان، **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937.
- عبد الرحمان ابن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، الجزء 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1961.
- عبد الرحمان ابن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، تحقيق وتقديم عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.
- عبد السلام الحيمر، المغرب: **الإسلام والحداثة**، سلسلة شرفات، العدد 15، منشورات الزمن، الرباط، 2005.
- عبد العزيز بن عبد الله، **الجيش المغربي عبر العصور**، سلسلة قسم الدراسات الدبلوماسية والقنصلية، المطبعة العالمية، الرباط، 1986.
- عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب**، الجزء الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2000.
- عبد الله كنون، **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1961.
- عثمان أشقرا، **العطب المغربي: بحث في أصول التحديث وإعاقاته بالمغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.
- علال الخديمي، **مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905**، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.
- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 1993.
- علي أومليل، **ما هو الإصلاح بمفهوم إسلامي؟**، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.

ـ عمر عبد الله نجم الدين الكيلاني، **مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم**، مجلة ديالي، العدد 28، كلية التربية، العراق، 2008.

ـ محمد طهاري، **مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده**، دار الأمة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 1999.

ـ محمد الأمين البزاز، **الإصلاحات والمشكل الصحي في مغرب القرن التاسع عشر**، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.

ـ محمد السايح، **السلطان المولى إسماعيل بن محمد الشريف**، مجلة دعوة الحق، العدد 2، السنة 3، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1957.

ـ محمد الصغير الخلوفي، **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره: مذكرة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري (1874 ـ 1956م) نموذج للكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994.

ـ محمد الصفار، **رحلة الصفار إلى فرنسا 1845 ـ 1846م**، دراسة وتحقيق سوزان ميلار، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995.

ـ محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، الجزئين 1 ـ 2، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1985.

ـ محمد المنوني، **نماذج من تفتح مغرب القرن التاسع عشر على معطيات نهضة أوربا والشرق الإسلامي**، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.

ـ محمد الناجي، **التوسع الأوربي والتغيير الاجتماعي في المغرب: القرن 16- 19**، ترجمة عبد الرحيم حزل، جذور للنشر، الرباط، 2004.

ـ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، الجزء 4، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1995.

ـ محمد بن محمد بن الأعرج السليماني، **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، إعداد عبد الرزاق بنواحي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1997.

ـ محمد حسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية طور المخاض والنشوء**، الجزء الأول، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1982.

ـ محمد عابد الجابري، **الأصالة والتحديث في المغرب: تطور النخبة المفكرة في المغرب الأقصى خلال القرن 19 والنصف الأول من القرن 20**، مجلة الثقافة الجزائرية، العدد 77، السنة الثالثة عشر، شتنبر ـ أكتوبر 1983.

ـ محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.

ـ محمد عبد السلام ابن عبود، **تاريخ المغرب**، الجزء 2، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1963.

ـ مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 26، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، الطبعة الأولى، 1995.

ـ **موسوعة أعلام المغرب: 1301 ـ 1360هـ**، تنسيق وتحقيق محمد حجي، الجزء 8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

ـ نقولا زيادة، **صفحات مغربية**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

- Abdellah Laroui, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain: 1830 - 1912**, Paris.
- Charles Julien et Autres, **Hassan Ier et la crise Marocaine au XIX Siècle**, Edition Jeune Afrique, S.L, 1977.
- Gaudefroy de Membyns, **L'œuvre Française en Matière d'enseignement au Maroc**, Paris, 1928.
- Henri Basset, **Un grand Sultan Marocain: Moulay el-Hassan**, Revue de l'Armée d'Afrique, N° 36, 4ème année, Juin 1927.
- Henri Terrasse, **Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat Français**, Tome 2, Casablanca, 1950.
- Iskender Bek, **Islah**, Tome IV, Livraison 61 - 62, Edition Maisonneuve, Paris, 1973.
- Jacques Caille, **La petite histoire du Maroc**, Tome 2, Casablanca 1954.
- Jean Louis Miège, **Le Maroc et l'Europe: 1830 - 1914**, Tome 3, P.U.F, Paris, 1961.
- Jules Erckmann, **Maladie de l'Empereur du Maroc**, La Nouvelle Revue, Tome 49, Novembre - Décembre 1887.
- Peretie A., **Les Madrasas de Fès**, Archives Marocaines, Tome XVIII.
- Roger Le Tourneau, **La Vie Quotidienne à Fès en 1900**, S.L, 1965, p. 169.
- Souriau Hoebrechts, **La presse Maghrébine**, Paris, 1969.

الهوامش:

1-Iskender Bek, Islah, Tome IV, Livraison 61 - 62, Edition Maisonneuve, Paris, 1973, p. 146 - 179.

2 ـ محمد طهاري، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، دار الأمة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 1999، ص. 11.

3 ـ عمر عبد الله نجم الدين الكيلاني، مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم، مجلة ديالي، العدد 28، كلية التربية، العراق، 2008، ص. 76.

4 ـ محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص. 17.

5 ـ امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص. 199.

6 ـ محمد المنوني، نماذج من تفتح مغرب القرن التاسع عشر على معطيات نهضة أوربا والشرق الإسلامي، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص. 193 ـ 203.

7 ـ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000، ص. 131.

8 ـ محمد الصغير الخلوفي، انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره: مذكرة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري (1874 ـ 1956م) نموذج للكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994.

9 ـ مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 26، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، الطبعة الأولى، 1995، ص. 29.

10 ـ محمد الأمين البزاز، الإصلاحات والمشكل الصحي في مغرب القرن التاسع عشر، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص. 234 ـ 235.

11 ـ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 1993، ص. 98.

12 ـ نفسه، ص. 101 ـ 102.
13 ـ علال الفاسي، المرجع السابق، ص. 98 ـ 99.
14 ـ محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الثاني، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1985، ص. 41.
15 ـ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الجزء 4، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1995، ص. 419.
16 ـ علي أومليل، ما هو الإصلاح بمفهوم إسلامي؟، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص. 26.
17 ـ محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1985، ص. 16.
18 ـ نفسه، ص. 18.
19 ـ أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء 8، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ص. 62.
20 ـ نفسه، ص. 116.
21 ـ سعيد بنسعيد العلوي، الإسلام والديموقراطية، سلسلة المعرفة للجميع رقم 26، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص. 37.
22 ـ نفسه، ص. 37.
23 ـ إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص. 185.
24 ـ علال الخديمي، مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص. 267.
25 ـ محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية طور المخاض والنشوء، الجزء الأول، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1982، ص.83.
26 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937، ص. 95 ـ 96.
27 ـ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الجزء الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2000، ص. 435.
28 ـ محمد الصفار، رحلة الصفار إلى فرنسا 1845 ـ 1846م، دراسة وتحقيق سوزان ميلار، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995، ص. 163.
29 ـ أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء 9، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ص. 124.
30 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، المصدر السابق، ص. 9.
31 - Henri Terrasse, Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat Français, Tome 2, Casablanca, 1950, p. 331 - 340.
32 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، الجزء 3، المطبعة الوطنية، الرباط، 1930، ص. 116.
33 - Jacques Caille, La petite histoire du Maroc, Tome 2, Casablanca 1954, p. 87.
34 - Jean Louis Miège, Le Maroc et l'Europe: 1830 - 1914, Tome 3, P.U.F, Paris, 1961, p. 297.
35 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، المصدر السابق، ص. 116.
36 - Jacques Caille, Op.Cit, p. 87.
37 - Charles Julien et Autres, Hassan Ier et la crise Marocaine au XIX Siècle, Edition Jeune Afrique, S.L, 1977, p. 237.
38 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، م. س، ص. 120 ـ 124.
39 ـ نفسه، ص. 116 ـ 117.
40 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، م. س، ص. 118.
41 - Charles Julien et Autres, Op.Cit, p. 236 - 237.

42 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، م. س، ص. 117 ـ 121.

43 ـ أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ص. 128.

44 - Henri Basset, Un grand Sultan Marocain: Moulay el-Hassan, Revue de l'Armée d'Afrique, N° 36, 4ème année, Juin 1927, p. 205 - 206.

45 - Jules Erckmann, Maladie de l'Empereur du Maroc, La Nouvelle Revue, Tome 49, Novembre - Décembre 1887, p. 182 - 183.

46 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، م. س، ص. 125.

47 ـ أحمد بن خالد الناصري، م. س، ص. 128.

48 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، م. س، ص. 125.

49 - Jean Louis Miège, Op.Cit, p. 197 - 198.

50 ـ ينحدرون من جد واحد مع العلويين وهو محمد بن القاسم وهو الجد الخامس عشر للسلطان الحسن.

51 - Jules Erckmann, Op.Cit, p. 180 - 183.

52 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، م. س، ص. 130.

53 - Roger Le Tourneau, La Vie Quotidienne à Fès en 1900, S.L, 1965, p. 169.

54 ـ محمد الناجي، التوسع الأوربي والتغيير الاجتماعي في المغرب: القرن 16- 19، ترجمة عبد الرحيم حزل، جذور للنشر، الرباط، 2004، ص. 127.

55 ـ محمد المنوني، المرجع السابق، ص. 106.

56 - Gaudefroy de Membyns, L'œuvre Française en Matière d'enseignement au Maroc, Paris, 1928, p. 33.

57 ـ جمال حيمر، البعثات التعليمية في عهد السلطان مولاي الحسن، منشورات الزمن، مطبعة بن ازناسن، سلا، 2015، ص. 83.

58 - Abdellah Laroui, Les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain: 1830 - 1912, Paris, 1970, p. 200.

59 ـ محمد المنوني، م. س، ص. 106 ـ 107.

60 ـ يعود تأسيسها إلى القرن التاسع الميلادي، وقد كانت مصلى بسيطا أسسته امرأة تقية بحي القرويين، ثم أخذ السلاطين وأثرياء المدينة يعملون على تكبير المصلى إلى غاية القرن 13م وبالتحديد في العهد المريني أخذت شكلها الحالي، وعاصرت بذلك السوربون بفرنسا، كان للقرويين شهرة تعود لمكانة أساتذتها والعلوم المدرسة بها، ولم تفقد هذه المكانة إلا بين القرنين 15 و17م إثر انتشار الحركة الطرقية.

61 - Peretie A., Les Madrasas de Fès, Archives Marocaines, Tome XVIII, p. 314 - 315.

62 - Gaudefroy de Membyns, Op. Cit, p. 34.

63 ـ روم لاندرو، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة عبد العزيز الأهواني، الجزء الأول، القاهرة، 1961، ص. 46.

64 - Abdellah Laroui, Op. Cit, p. 199.

65 ـ روم لاندرو، المرجع السابق، ص. 47.

66 - Abdellah Laroui, Op.Cit, p. 197.

67 ـ حسن محمد جوهر، صلاح العرب عبد الجواد، المغرب، دار المعارف، مصر، 1964، ص. 37.

68 - Roger Le Tourneau, Op. Cit, p. 169.

69 - Roger Le Tourneau, Op. Cit, p. 175.

70 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المصدر السابق، ص. 107 ـ 108.

71 - Jean Louis Miège, Op.Cit, p. 222.

72 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، الجزء 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص. 150 ـ 151.

73 ـ محمد عبد السلام ابن عبود، تاريخ المغرب، الجزء 2، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1963، ص. 88 ـ 89.

74 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، المصدر السابق، ص. 155.

75 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، م. س، ص. 104 ـ 105.

76 ـ كان لهذا الطبيب مؤلفات كـ «البدر المنير في علاج البواسير» و»الأسرار المحكمة في حل رموز الكتب المترجمة» و»ضياء النبراس في حل مفردات الأنطاكي بلغة أهل فاس».

77 ـ ابن عبد الله، المرجع السابق، ص. 156.

78 ـ نقولا زيادة، صفحات مغربية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص. 75.

79 - Abdellah Laroui, Op.Cit, p. 202.

80 - Peretie A., Op. Cit, p. 357.

81 - Ibid, p. 360.

82 - Roger Le Tourneau, Op. Cit, p. 170.

83 - Peretie A., Op. Cit, p. 367 - 368.

84 ـ عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1961، ص. 280.

85 ـ عرفت هذه المطبعة تعطلا عام 1871م ثم استأنفت عملها عام 1872م.

86 - Peretie A., Op. Cit, p. 363.

87 ـ محمد المنوني، م. س، ص. 213 ـ 215.

88 - Abdellah Laroui, Op.Cit, p. 203.

89 - Souriau Hoebrechts, La presse Maghrébine, Paris, 1969, p. 38.

90 ـ عثمان أشقرا، العطب المغربي: بحث في أصول التحديث وإعاقاته بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص. 52 ـ 53.

91 ـ لعل مرد ذلك إلى عدم اقتناعه بالفوائد المرجوة من وراء هذه البعثات، وكذلك لأنه كان مدفوعا من طرف الدول الأوربية المتنافسة على المغرب خلال تلك الفترة.

92 ـ محمد عبد السلام ابن عبود، المرجع السابق، ص. 89.

93 ـ محمد عابد الجابري، الأصالة والتحديث في المغرب: تطور النخبة المفكرة في المغرب الأقصى خلال القرن 19 والنصف الأول من القرن 20، مجلة الثقافة الجزائرية، العدد 77، السنة الثالثة عشر، شتنبر ـ أكتوبر 1983، ص. 63.

94 ـ محمد عبد السلام ابن عبود، م. س، ص. 89.

95 ـ محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص. 63.

96 ـ محمد عابد الجابري، م. س، ص. 62.

97 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، تحقيق وتقديم عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، ص. 149.

98 ـ محمد بن محمد بن الأعرج السليماني، زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ، إعداد عبد الرزاق بنواحي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1997، ص. 392.

99 ـ موسوعة أعلام المغرب: 1301 ـ 1360هـ، تنسيق وتحقيق محمد حجي، الجزء 8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص. 2798.

100 ـ إبراهيم بوطالب، استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح في القرن التاسع عشر، ضمن ندوة «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص. 421 ـ 422.

101 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، الجزء 2، المطبعة الوطنية، الرباط، 1930، ص. 470.

102 ـ نفسه، ص. 465.

103 ـ عبد الرحمان ابن زيدان، المصدر السابق، ص. 495.

104 ـ نفسه، ص. 498.

105 ـ عبد العزيز بن عبد الله، الجيش المغربي عبر العصور، سلسلة قسم الدراسات الدبلوماسية والقنصلية، المطبعة العالمية، الرباط، 1986، ص. 144.

106 ـ عبد السلام الحيمر، المغرب: الإسلام والحداثة، سلسلة شرفات، العدد 15، منشورات الزمن، الرباط، 2005، ص. 49.

107 ـ أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء 9، م. س، ص. 106.

108 ـ محمد السايح، السلطان المولى إسماعيل بن محمد الشريف، مجلة دعوة الحق، العدد 2، السنة 3، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1957، ص. 31.

109 ـ جمال حيمر، المرجع السابق، ص. 135.

110 ـ الطيب بياض، مغرب ما قبل الاستعمار: لماذا فشل الإصلاح، مجلة زمان، العدد 18، الرباط، 2015، ص. 12.

111 ـ محمد المنوني، م. س، ص. 286.